E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1999/6
29 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والثلاثون
٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق: تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير مرحلي عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدةالجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير الأمين العام

يقدم هذا التقرير استجابة لطلب لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين. ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا من خلال الأنشطة التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة منذ تقديم التقرير السابق (E/AC.51/1998/7). كما أنه يعالج مسائل التنسيق التي تعترض تنفيذ المبادرة الخاصة على كل من الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي، ويعرض بعض التدابير المتخذة استجابة لما أبدته اللجنة من تعليقات وتوصيات في دورتها الثامنة والثلاثين.

* E/AC.51/1999/1.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا	تنفيذ المبادرة الخاصة منذ أن نظرت فيها اللجنة في آخر دورة	٤ - ١١١	٣
	ألف - التقدم المحرز عموما	٤ - ١٦	٣
	باء - شؤون الحكم	١٧ - ٢٤	٦
	جيم - تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية	٢٥ - ٣٣	٨
	دال - التعليم	٣٤ - ٤٠	١٠
	هاء - الصحة	٤١ - ٥١	١٢
	واو - السكان ونوع الجنس	٥٢ - ٦٢	١٥
	زاي - القضاء على الفقر	٦٣ - ٧١	١٨
	حاء - إمكانيات الوصول والفرص التجارية	٧٢ - ٧٧	٢٠
	طاء - التعاون والتكامل الإقليميان	٧٨ - ٨٤	٢٢
	ياء - زيادة تعبئة الموارد	٨٥ - ٩١	٢٤
	كاف - المجالات الأخرى ذات الأولوية	٩٢ - ١١٠	٢٦
ثالثا	تنفيذ المبادرة الخاصة: التنسيق على المستويات القطري ودون الإقليمي والإقليمي	١١١ - ١١٨	٣١
رابعا	التدابير المتخذة استجابة لتوصيات اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين	١١٩ - ١٣٠	٣٤

المرفقات

الأول	برنامج التنويع الاقتصادي في أفريقيا	٣٧
الثاني	برنامج التعاون والتكامل الإقليميين: نطاقه ومحتوياته	٤١
الثالث	جدول التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين وإجراءات المتابعة المقترحة	٤٦
الرابع	مؤشرات الأداء المقترحة لرصد مدى تحقيق أهداف المجالات ذات الأولوية لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا	٤٩

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لطلب لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وذلك لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/53/16، الجزء الأول، الفقرة ٣٣٣).

٢ - ويهدف التقرير إلى إظهار التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى أيار/ مايو ١٩٩٩. ويشتمل التقرير على التدابير المتخذة استجابة للتوصيات المحددة في تقرير اللجنة (A/53/16، الجزء الأول، الفقرات ٣٢٩-٣٣٢) وأنشطتها المتصلة بمجالي أولوياتها المتمثلين في التنوع الاقتصادي والتعاون والتكامل الإقليميين.

٣ - ويأتي تنظيم التقرير بحيث يستعرض الفرع الثاني منه التقدم المحرز منذ التقرير السابق في تنفيذ المجالات ذات الأولوية من المبادرة الخاصة المتعلقة بتعليقات اللجنة وتوصياتها. ويستند هذا الفرع في الأساس إلى ما قدمته الوكالات الرائدة والمتعاونة. ويتناول الفرع الثالث مسائل التنسيق على كل من الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي؛ ويعرض الفرع الرابع التدابير المتخذة استجابة لتوصيات اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين.

ثانيا - تنفيذ المبادرة الخاصة منذ أن نظرت فيها اللجنة في آخر دورة

ألف - التقدم المحرز عموما

٤ - بُذلت جهود ضخمة منذ تقديم التقرير الأخير لتعزيز النتائج المحرزة والتشجيع على إحراز المزيد من التقدم. ومن بين المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير شؤون الحكم، وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والتعليم، والصحة، والسكان وقضايا المساواة بين الجنسين. ويجري إحراز تقدم ملحوظ في مجالات أخرى مثل القضاء على الفقر والوصول إلى التجارة وفرص التجارة، وتنويع الاقتصادات الأفريقية، والتعاون والتكامل الإقليميين، والمياه، والبيئة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الرغم من الاضطلاع بالأنشطة في بعض المجالات الأخرى، فإن نظام تدفق المعلومات لا يستطيع بعد إتاحة التقييم الوافي لأثرها.

٥ - ففيما يتعلق بشؤون الحكم، استمر نجاح مجموعة المنتديات الأفريقية لشؤون الحكم، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد يسرت مجموعة المنتديات هذه تبادل المعلومات والخبرات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؛ وهي تساعد على بناء شراكات وتشجع على تعميم

"أفضل الممارسات". كما أنها تقترح زيادة عدد الأفراد الموافق على مشاركتهم في شؤون الحكم في عدد من البلدان.

٦ - وفيما يتعلق بمجال الأولوية المتمثل في تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، الذي تعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الوكالة الرائدة لأعماله، أحرز تقدم كبير في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي وفي التطبيقات القطاعية الرئيسية مثل التجارة الإلكترونية والصحة.

٧ - وفيما يتعلق بمجال الأولوية المتمثل في التعليم الأساسي، وضعت مؤسسات الأمم المتحدة، في ظل تنسيق من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، استراتيجية مشتركة للتعجيل بالالتحاق بالمدارس في ١٦ بلدا من أفريقيا تسجل أدنى معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ووافقت على تلك الاستراتيجية. وقد أحالت كل من الوكالات المعنية هذه الاستراتيجية المشتركة إلى ممثلها القطري لتنفيذها تحت إشراف المنسق المقيم.

٨ - وفي مجال الصحة، قامت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بتحسين فهم البلدان الأفريقية لإصلاحات قطاع الصحة من أجل تحسين إيصال الخدمات عن طريق تبادل الخبرات مع الأفرقة القطرية التابعة لوزارات الصحة والمالية. ويبشر النجاح في تكرار تجربة عقد اجتماعات في المناطق دون الإقليمية الأخرى، على غرار اجتماعي كوتونو وأديس أبابا عن إصلاح قطاع الصحة، اللذين عقدا على الترتيب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأيار/ مايو ١٩٩٩، بإحراز تقدم في هذا القطاع.

٩ - وأسهم قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ العنصر السكاني للمبادرة الخاصة في تحسين الشراكة والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين؛ وكان له أثر إيجابي، وأسفر عن تحقيق قيمة مضافة. وتضمنت مجالات الأنشطة الصحة الإنجابية؛ وتخفيض المعدلات المرتفعة للأمراض والوفيات المرتبطة بالأمومة؛ والوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسيطرة عليها؛ وزيادة استخدام وسائل منع الحمل؛ ومشاكل الشباب والمراهقين المتعلقة بالصحة الإنجابية؛ وتثقيف الأسرة في مجال السكان؛ والمعلومات والتثقيف والاتصالات التي تدعم الصحة الإنجابية؛ وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الإنجاب وقضايا نوع الجنس؛ ووضع أو تنقيح السياسات والبرامج السكانية؛ وبناء القدرة الوطنية؛ وتعبئة الموارد؛ وما إلى ذلك.

١٠ - وكان هناك أيضا تحسن كبير في سياسات الاقتصاد الكلي مع زيادة التأكيد على التنمية الاجتماعية في العديد من البلدان الأفريقية. ويؤدي القطاع الخاص الآن دورا يزداد أهمية في تلك البلدان. ويجري في عام ١٩٩٩ العمل باستراتيجية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ المبادرة الخاصة، يشارك فيها البنك الدولي وأمانة المبادرة الخاصة.

١١ - ومنذ تقديم التقرير الأخير إلى اللجنة، تم أيضا الاضطلاع ببعض الأنشطة، وهي (أ) تعزيز استيعاب المكاتب الميدانية المشاركة في برنامج المبادرة الخاصة لهذه المبادرة؛ (ب) تحليل أثر المبادرة الخاصة على البلدان؛ (ج) تنظيم معرض في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية لإبراز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل سويا؛ (د) تعبئة الموارد؛ (هـ) تعزيز التعاون بين أمانة المبادرة الخاصة ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١٢ - والتغذية المرتدة التي وردت إلى المنسقين المقيمين في ١٨ بلدا (إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وتشاد، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق) تدل على أن التعاون المستمر أعطى دفعة للتنفيذ على الصعيد القطري. وأسهمت ندوات المعتكفات وغيرها من مشاورات الأفرقة القطرية في البرهنة على المزايا الفريدة الناتجة عن مشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشاركة نشطة في المبادرة الخاصة. وتم أيضا التأكيد على مزايا التفاعل بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمبادرة الخاصة، مما يسر تنفيذ العمليات في الميدان وجعلها أكثر فعالية.

١٣ - وقد بدأت أمانة المبادرة الخاصة الأخذ بإجراء على الصعيد الوطني لتحليل إمكانيات المبادرة الخاصة والأثر الذي يمكن أن يترتب عليها، بغية تحسين دعم منظومة الأمم المتحدة لأولويات التنمية الوطنية بأساليب يمكن قياسها. وفي زامبيا اعتمدت خطة تعاون في ندوة معتكف ضمت ممثلين مختلفين لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركزها الإنمائي دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، اللذان كان لهما دور ملموس.

١٤ - وعلى الصعيد العالمي، نظمت جمعية المملكة المتحدة للأمم المتحدة وأمانة المبادرة الخاصة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ معرضا وحلقة دراسية في لندن بعنوان "مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا: فرص للشراكة العالمية"، افتتحتها الأميرة صاحبة السمو الملكي. وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي في هذا الحدث الذي حضرته المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وأبرز الحدث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل سويا، لا سيما في مجالات التعليم والصحة وشؤون الحكم والقطاع الخاص وتكنولوجيا المعلومات.

١٥ - وأسفر اجتماع أولي عن تعبئة الموارد عـُقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، واشترك في تنظيمه البنك الدولي وأمانة المبادرة الخاصة، عن تعميم تقرير على رئيسي اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية المعنية بالمبادرة الخاصة وعلى مجموعة أكبر من الأعضاء تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية. ومن المقرر عقد اجتماع آخر في عام ١٩٩٩ يتم على أساسه وضع استراتيجية لتعبئة الموارد لتنظر فيها اللجنة التوجيهية.

١٦ - ويتابع مكتب المنسق الخاص وأمانة المبادرة الخاصة تعاونهما من خلال إعداد تقارير الهيئات التداولية وتدفق المعلومات والاجتماعات المشتركة.

باء - شؤون الحكم

١٧ - قامت الوكالتان الرئيسيتان في عنصر شؤون الحكم، وهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتركيز جهودهما على تعزيز عملية المنتدى الأفريقي لشؤون الحكم، التي تستهدف تيسير الحوار بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بشأن إيجاد توافق في الآراء، وتعزيز القدرات، وزيادة فعالية التنسيق داخل البلد، وحشد الموارد لبرامج شؤون الحكم، وفي نهاية المطاف لتقوية جهود البلدان الأفريقية ومقدرتها من أجل تعزيز الحكم السليم.

١٨ - وانطلاقا مما تحقق في المنتدى الأول الذي عقد في أديس أبابا، في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧، ركز المنتدى الثاني الذي عُقد في أكرا في حزيران/يونيه ١٩٩٨ على مسألتين أساسيتين وهما المساءلة والشفافية في إدارة شؤون الحكم وفي الدوائر العامة، مع التشديد بوجه خاص على ضرورة مكافحة الفساد. وحضر المنتدى الثاني ٨٠ مشاركا، بينهم مسؤولون رسميون حكوميون رفيعو المستوى من ١٠ بلدان أفريقية، وممثلون لمنظمات المجتمع المدني، وخبراء من الأمم المتحدة، وشركاء دوليون آخرون. واتفق المشاركون على أن المنتديات ينبغي أن توفر وسيلة ما لحشد الدعم المتواصل من أجل تحسين تنسيق وتركيز مختلف الجهود التي تصبو إلى إقامة حكم سليم في القارة. وسيركز المنتدى القادم الذي سيعقد في باماكو في حزيران/يونيه ١٩٩٩، على الحكم السليم وإدارة النزاعات؛ وتضطلع بالأعمال التحضيرية فرقة عمل تُباشر عملها من المقر الدائم.

١٩ - وعقد في باماكو، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ اجتماع بشأن فهم النزاعات وحلها موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية المركز الأفريقي للتنمية والدراسات الاستراتيجية؛ وقد استعرض هذا الاجتماع تقارير قدمتها ستة بلدان (أنغولا، وبوروندي، ورواندا، وسيراليون، وليبريا، ومالي) عن تجربتها مع النزاعات التي تفجرت لتصبح حربا، وتحولت في بعض الحالات إلى عملية إبادة جماعية. وتم التشديد على ضرورة خلق المزيد من الفهم لنشوء النزاعات. وفي الوقت الذي أقر فيه بأن وجود بعض الظروف الفريدة من نوعها قد يميز بين النزاعات المختلفة، فإن ثمة بعض الأسباب المشتركة بين جميع النزاعات وهي عدم وجود القيادة المتبصرة؛ وانتفاء الحكم السليم، وخاصة الشفافية والمساءلة؛ والاستخفاف بحقوق الإنسان؛ وانتشار الفقر؛ واللامساواة في توزيع الثروات والموارد؛ والنبذ الاجتماعي والثقافي الذي يولد الصدامات العرقية. وستستخدم النتائج التي توصل إليها الاجتماع في إعداد الوثائق للمناقشات التي ستجرى في المنتدى الثالث.

٢٠ - وكجزء لا يتجزأ من عملية المنتدى، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعمهما لمشروع وضع بيان مفصل عن شؤون الحكم في أفريقيا خاص بتسعة بلدان (أوغندا،

وتوغو، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغانا، والكاميرون، ومالي، ومدغشقر، وموزامبيق). وسيجمع المشروع قواعد بيانات شاملة ويحلل أنشطة الحكم بحسب كل بلد من البلدان من أجل تحسين التنسيق وحشد الموارد، وهو في نهاية الأمر سيعزز قدرة كل بلد على قيادة العملية لكفالة استدامتها. وعلاوة على ذلك، يحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع معايير معينة لقياس التقدم الذي يُحرز في بعض المجالات مثل مدى تحسن القدرة الوطنية والتنسيق وحشد الموارد.

٢١ - وكانت تبرعات المانحين التي قـُدمت عن طريق سلسلة المنتديات هامة للغاية، وبصورة خاصة تلك التي قدمتها النرويج وسويسرا والجماعة الأوروبية. كما أن اليابان تعهدت بالتزامات معينة في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية. ويتعاظم الاهتمام بالعملية في سائر أنحاء العالم؛ وهي تتحول إلى مرجع مفيد في أوساط المجتمع الدولي لشركاء التنمية. وتمشيا مع تركيز "المبادرة الخاصة" على التآزر مع المنظمات الأخرى، تسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إقامة تعاون وتنسيق أكثر فعالية مع البنك الدولي، والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمانة العامة للكومنولث وغير ذلك من الجهات التي تسعى إلى تنفيذ برامج لشؤون الحكم في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليتي تقييم إصلاح الخدمة المدنية وتقييم بناء القدرات كمجالين للتعاون مع البنك الدولي. كما أجرى مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنسيقا لعملية قائمة على المشاركة في مجالي التنمية والحكم السليم في موريتانيا.

٢٢ - واستجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام للجنة عن الوسائل والسبل الملائمة لتنفيذ تدابير الشفافية واعتماد ميزانيات عسكرية تتناسب مع الشواغل الاقتصادية في أفريقيا، شرع برنامج الأمم المتحـــدة في برنامج التنسيق والمساعدة من أجـــل الأمن والتنمية. ولـــدى البرنامج مـــيزانية يبلغ إجماليها ٥ ٢٢٩ ملايين دولار للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ شملت تبرعات بقيمة ١,٩ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومليون دولار من كل من السويد والنرويج، و ٥٦٥ ألف دولار من بلجيكا، ونصف مليون دولار من المملكة المتحدة، و ٢٦٤ ألف دولار من كندا. وسيعالج البرنامج مشاكل الأمن والتنمية وصلتها بتزايد انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. وسيعمل بالشراكة مع الحكومات، ومنظمات معينة مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية وموردي الأسلحة على دعم تنفيذ القرار الذي اتخذته في عام ١٩٩٨ الدول التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن استيراد الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتصديرها وتصنيعها.

٢٣ - والأنشطة الأخرى التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال شؤون الحكم تشتمل على اتفاق وقع حديثا مع حكومة موزامبيق لتقديم المساعدات التقنية والمالية في ثاني انتخابات متعددة الأحزاب تجري في البلاد، وهي الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وسيساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز لجنة الانتخابات الوطنية والأمانة العامة لإدارة الانتخابات، وتنسيق مساعدات المانحين الدوليين المتوقع أن تبلغ زهاء ٤٠ مليون دولار. كما نـُفذ في زامبيا مشروع دعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلغت تكاليفه ٦,٦ ملايين من الدولارات من أجل تقديم المواد اللازمة للمساعدة في إجراء

الانتخابات المحلية، بما في ذلك تقديم الدعم السوقي للمنظمات غير الحكومية لمراقبة الانتخابات. وفي بوروندي، وضع البرنامج الإنمائي برنامجا بمبلغ ١,٩ مليون دولار للتدريب من أجل تحسين النظام القضائي وتحديث الهيئات الحكومية. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا نصف مليون دولار لتعزيز الحكم السليم والديمقراطية في ليسوتو؛ ويرمي ذلك المشروع إلى تحسين النظام القضائي، وتعزيز حقوق الإنسان وزيادة فرص المشاركة السياسية، إضافة إلى تقوية لجنة الانتخابات المستقلة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢٤ - وقد قامت اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة لتنفيذ جزء المبادرة الخاصة المتعلق بإقامة السلام وحل النزاعات والمصالحة الوطنية، بإجراء دراسات بشأن الاتصالات وإقامة السلام في إثيوبيا وبوروندي وليبريا ومالي. ونظمت حلقات عمل وطنية في إثيوبيا وليبريا ومالي تمت خلالها مناقشة الحقائق التي توصلت إليها تلك الدراسات، ووضع التوصيات الخاصة بصياغة برامج عمل وطنية لاستخدام الاتصالات في سبيل إقامة السلام. وقد وضعت الصيغة النهائية لوثيقة إطار مفاهيمي واستراتيجية تتعلق بإجراء الاتصالات لإقامة السلام، على أن تنشر في منتصف ١٩٩٩.

جيم - تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية

٢٥ - اضطلع في عام ١٩٩٨، في إطار موضوع البرنامج الفرعي المعنون "تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية" بأنشطة رئيسية من أجل تنفيذ "مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي: إطار عمل لبناء الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات في أفريقيا" التي اعتمدها في أيار/ مايو ١٩٩٦ مؤتمر الوزراء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٦ - وقد نفذت هذه المبادرة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، مع التركيز على مجالات توعية المجتمع بالمعلومات، وبسياستها العامة وهيكلها الأساسي وربطها، والتطبيقات القطاعية، وتطوير المضمون، وسياسات المعلومات والهياكل الأساسية للاتصالات الوطنية. والخطط والاستراتيجيات لمجتمع المعلومات وجعل الوصول إليه في متناول الجمهور. وطوال مرحلة التنفيذ، كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتلقى مشورة اللجنة الاستشارية التقنية الأفريقية التي تضم خبراء أفارقة في مختلف مجالات عناصر مبادرة المعلومات. كما أقيمت شراكة مع المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. والقطاع الخاص، أولا عن طريق لجنة التنسيق الإقليمية المعنية بمبادرة المعلومات، ثم منذ عام ١٩٩٧ عن طريق الشراكة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، التي تحافظ على موقع مشترك على الشبكة وعلى قاعدة بيانات في مجال أنشطة المشاريع. والمشاريع المشتركة التي تـُنفذ تشتمل على حلقات عمل متعلقة بالسياسة العامة والتوعية، ومشاريع مراكز التعلم التكنولوجي، وتنظيم المؤتمرات الرئيسية مثل مؤتمر الربط العالمي لأفريقيا، الذي عقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع "الشراكة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا" في "الشراكة العالمية في المعرفة".

٢٧ - وتنفذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي من خلال نشر المعلومات (عن طريق الموقع الموجود على الشبكة، والقوائم الموجودة في البريد الالكتروني، والنسخ المطبوعة والأقراص المدمجة)، والخدمات الاستشارية، والحلقات الدراسية والمؤتمرات. وتقدم الخدمات الاستشارية في خمسة مجالات رئيسية تبرزها مبادرة المعلومات؛ وهي تتضمن وضع خطط وسياسات وطنية للهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات؛ وتحسين التطبيقات القطاعية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما الصحة والتعليم والاحصاءات والزراعة والتجارة؛ وتحسين الموارد البشرية والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أدرج تطوير التطبيقات القطاعية (وهي تغطي التعليم من بُعد والتجارة الالكترونية والصحة والاحصاءات والزراعة) وتطوير المحتوى (تطوير الموقع على الشبكة بصورة خاصة) وغطت حلقات العمل والحلقات الدراسية طائفة واسعة من الموضوعات، بما فيها تكنولوجيات الإنترنت، وتطوير الشبكة الوطنية، ونظم المعلومات القائمة على الشبكة، واقتصاديات الإنترنت، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاحصاءات والتجارة والصحة.

٢٨ - ولقد تحققت انجازات ذات شأن على مستوى وضع الخطط الوطنية للهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات ووضع إطار وطني لمبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي. ونفذت مبادرة المعلومات على نطاق واسع في أوغندا والسنغال وموزامبيق، كما بدأ تنفيذها في إثيوبيا ورواندا وناميبيا. وأحرز تقدم ملحوظ خلال الفترة التي يشملها التقرير في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية داخل المجالات القطاعية الرئيسية، لا سيما في التجارة الالكترونية والتطبيقات الصحية.

٢٩ - وتشارك بلدان سبعة (هي إثيوبيا وبوركينا فاصو وتشاد وغامبيا وموريتانيا وناميبيا ونيجيريا) في مشروع مبادرة الإنترنت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمخصص لتعزيز القدرة والربط. ويتوقع أن تنضم أنغولا ورواندا إلى المشروع في المستقبل القريب.

٣٠ - واضطلعت اليونسكو بسلسلة من الأنشطة في هذا الحقل. وفي أوغندا ومالي، يُعد حاليا مشروعان رائدان متعددا الأغراض للمجتمع المحلي من أجل مراكز التعلم التكنولوجي، وذلك بدعم من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، في حين أنه تم إنجاز الخطط المتعلقة بثلاثة مشاريع في بنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق كيما تنفذ في أوائل عام ١٩٩٩.

٣١ - وفيما يتعلق بإقامة الشبكات، أنشئت أفرقة تدريب دون إقليمية في بلاوايو بزمبابوي (آب/أغسطس ١٩٩٨) وفي ليبرفيل (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) ونيامي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ونُظم الفريقان الأخيران برعاية معهد المعلوماتية الأفريقي. وبدئ في السنغال في مشروع ريادي ثان يتعلق بتكوين شبكات التعلم للمدرسين الأفارقة، وأبرم عقد لإنشاء موقع على الشبكة العالمية لأفضل ٥٠ موقعا أفريقيا على الشبكة في مجال اختصاص اليونسكو.

٣٢ - وقدمت اليونسكو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة إلى حكومة رواندا في تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن سياسات معالجة المعلومات آليا عن بُعد (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨). وأكملت نماذج الكترونية مختارة لمنطقة الساحل وستوضع في صيغتها النهائية وتوزع في مطلع عام ١٩٩٩.

٣٣ - ونُظم في عام ١٩٩٨ اجتماع بشأن الاتصالات في سبيل التنمية ضم جنبا إلى جنب ٣٠ وزير اتصالات سلكية ولاسلكية أفريقيا و ٤٠٠ من "قيادات الأسواق" وتمثل هدفه في استكشاف خيارات الربط وفرص استخدام تكنولوجيا المعلومات في التجارة. ودعت التوصيات التي اعتمدت إلى إجراء استعراضات وإصلاحات في مجال التنظيم القانوني، وإمكانية الحصول على الربط عالميا، والتمويل، وبناء القدرات، والتدريب؛ واتباع نُهج موحدة في مجال الربط. واعتبرت مشاركة القطاع الخاص أمرا حاسم الأهمية للتقدم في هذا المجال.

دال - التعليم

٣٤ - تركزت أنشطة المبادرة الخاصة في مجال التعليم خلال الفترة قيد الاستعراض على رفع مستوى التعليم الابتدائي في ١٦ بلدا من البلدان التي تتدنى فيها معدلات الالتحاق بالمدارس في هذه المرحلة التعليمية وهي: إثيوبيا وأنغولا وبوركينا فاصو وتشاد وجيبوتي ورواندا والسنغال وسيراليون والصومال وغينيا وغينيا - بيساو وليبريا ومالي وموزامبيق والنيجر، وعلى النهوض بالتعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفريقيين. ويتم أيضا في إطار المبادرة الخاصة دعم أنشطة أخرى في بلدان أكثر تقدما مثل زمبابوي.

٣٥ - وتراجع فريق عامل تقني أنشئ تبعا لمناقشات أجرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين يتكون من ممثلين عن اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي، وذلك في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لاستعراض التقدم المحرز وتسريع تنفيذ خطة العمل التعليمية (استراتيجية البلدان ذات معدلات القيد المنخفضة) للبلدان الستة عشر المذكورة أعلاه. وقد اتفق الفريق العامل التقني على أن تقدم المنظمات المشاركة في الاستراتيجية تقريرا مشتركا في المستقبل إلى اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. واتفق الفريق كذلك على أن يتم التركيز في اجتماعاته التالية على ثلاث مسائل رئيسية هي: (أ) المفاهيم الضمنية الحالية لأطر العمل المختلفة مثل برامج الاستثمار القطاعي وخطط العمل على مستوى القطاعات الكاملة الخاصة باستراتيجية البلدان ذات معدلات الالتحاق المنخفضة وتحديد وسائل معالجة معوقات تنفيذها؛ (ب) تعبئة موارد إضافية؛ (ج) رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية البلدان ذات معدلات القيد المنخفضة.

٣٦ - أثبتت اليونيسيف، التي تولت رئاسة اجتماع الفريق العامل التقني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بالاشتراك مع أمانة المبادرة الخاصة عن طريق استقصاء قامت لمكاتبها في كل البلدان ذات معدلات الالتحاق المنخفضة، وجود اهتمام كبير بالمشاركة في الأنشطة في هذا المجال. وكشف الاستقصاء أيضا عن أن اليونيسيف تشارك بالفعل وبهمة في الأنشطة ذات الصلة في جميع البلدان المعنية تقريبا،

بالاشتراك مع اليونسكو والبنك الدولي. ونتيجة لذلك طلبت اليونيسيف من مكاتبها القطرية الاتصال بالجهات الحكومية النظيرة وبالبنك الدولي واليونسكو لمناقشة الاستراتيجيات المقبلة.

٣٧ - خصصت منظمة اليونسكو المزيد من الموارد في برنامجها وميزانيتها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ للتعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفريقيين. وقد أتاح هذا للمنظمة إمكانية اتخاذ تدابير محددة للمساعدة في تنفيذ بيان الالتزام الذي اعتمده المؤتمر السابع لوزراء التربية الأفارقة وعلى وجه التحديد إنشاء أمانة بمكتب اليونسكو في بريتوريا لمساعدة اللجنة الحكومية الدولية في متابعة توصيات المؤتمر وفي إنشاء معهد دولي لبناء القدرات بهدف توسيع قاعدة التعليم الأساسي وتحسين نوعيته لجميع أطفال أفريقيا.

٣٨ - وبتحديد أكثر تعمل منظمة اليونسكو بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي على تقديم الدعم لحكومة بوركينا فاصو في وضع خطتها العشرية من أجل توفير التعليم الأساسي للجميع (١٩٩٨-٢٠٠٧). وفي عام ١٩٩٨ قدمت منظمة اليونسكو بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي المساعدة لحكومة السنغال في إعداد برنامج مدته عشر سنوات للتعليم الأساسي بغرض طرحه للحصول على الدعم من المانحين في اجتماع مائدة مستديرة. كما تواصل منظمة اليونسكو المشاركة في إعداد وتنفيذ الأنشطة المتصلة ببرنامج تطوير قطاع التعليم في إثيوبيا. وهي تواصل منح الأولوية العليا لإتاحة فرص التعليم الأساسي للفئات "المحرومة" مع تركيز خاص على الاحتياجات التعليمية للفتيات والنساء في المناطق الريفية. وقامت اليونسكو، بالاشتراك مع البنك الدولي، بدور أساسي في بدء برنامج لتحسين منظور التعلم من أجل التعليم الابتدائي في الريف الأفريقي في ستة بلدان أفريقية (إثيوبيا وأوغندا والسنغال وزامبيا وغينيا ومالي). وقد أكملت دراسات الحالة وقدمت النتائج ذات الصلة بها ونوقشت في حلقة دراسية مشتركة بين اليونسكو والبنك الدولي نظمت في زامبيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٣٩ - شددت اليونسكو على الأنشطة المتعلقة بالتعليم قبل المدرسي والحاجات الخاصة في التعليم باعتبارها جزءا من التعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفريقيين. واسترعت المنظمة انتباه شركائها في المبادرة الخاصة إلى أهمية إيجاد أنشطة مشتركة في هذين المجالين. وفي ما يختص بالتعليم في سن الطفولة المبكرة وتعليم الأسرة تقوم اليونسكو بتنفيذ ثلاثة مشروعات في منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية، تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات أنشطة البحث والتدريب والبرمجة. ويضم المشروع الأول "رياض الأطفال" بوركينا فاصو وتشاد والسنغال ومالي ويهدف إلى حشد اهتمام المرأة لتأسيس هياكل ابتكارية للطفولة المبكرة. ويختص المشروع الثاني بإنشاء مركز لموارد الطفولة المبكرة لأفريقيا الناطقة بالفرنسية في مالي، بينما يهدف المشروع الثالث إلى بناء شبكة للطفولة المبكرة خاصة بأفريقيا الناطقة بالفرنسية، تضم بوركينا فاصو وتشاد والسنغال وغينيا والنيجر. وقد دخلت اليونسكو الآن المرحلة الثانية (١٩٩٨-١٩٩٩) من مشروعها "برنامج الدعم الشامل ودعم المجتمعات المحلية" الذي يتمثل هدفه في توسيع فرص القبول في المدارس وتوفير تعليم جيد النوعية للأطفال والشباب والكبار ذوي الحاجات التعليمية الخاصة. ويضم هذا البرنامج بوركينا فاصو وغينيا ومالي بينما يتلقى الدعم من الدانمرك

وفنلندا والنرويج. ويضم برنامج مماثل تموله البرتغال بلدان أنغولا وغينيا - بيساو وموزامبيق الناطقة بالبرتغالية.

٤٠ - ومن الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والنهوض بالتعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفريقيين يبرز ما يلي: (أ) أنه على الرغم من النتائج الملحوظة التي تحققت يظل تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وانخفاض معدل الإلمام بالقراءة الكتابة في البلدان، الستة عشر المختارة مثار قلق كبير؛ إذ لا تزال نسبة الأطفال الذين هم في سن الدراسة وليسوا ملتحقين بالمدارس عالية جدا، بينما يظل معدل تعليم البنات منخفضا في بلدان عديدة؛ (ب) ترتفع الكفاءة بكثير عندما تعمل المنظمات الدولية مع البلدان المعنية. وينتظر أن تزيد الفعالية في مجال التعليم بصدور المذكرة المشتركة المتعلقة بالمبادرة الخاصة والموجهة من اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والبنك الدولي إلى ممثلي تلك المنظمات ومنسقيها ومديري أفرقة عملها.

هاء - الصحة

٤١ - تعمل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بوصفهما الوكالتين الرائدتين لعنصر المبادرة الخاصة المتعلق بالصحة على استنفار الجهود لتشجيع تنفيذ هذا البرنامج الذي يتمتع بالأولوية. وقد شاركت منظمة الصحة العالمية في إعداد مشروع بروتوكول صحي ملحق بالمعاهدة التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية وبروتوكول العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٤٢ - وقد عُقد أول اجتماع مشترك بين البلدان للتجمع المعني بالصحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في بنن وكان ملتقى لوزراء وكبار مسؤولي الصحة والمالية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص من ١٤ دولة من دول غرب أفريقيا (بنن وبوركينا فاصو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا). وشارك في الاجتماع ممثلون للمنظمات المنسقة التالية: منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو.

٤٣ - وكان الهدف من الاجتماع هو زيادة فهم المبادرة الخاصة وتبادل الخبرات بشأن الإصلاح الصحي والبرامج القطاعية مع الأفرقة القطرية الممثلة لوزارات الصحة والمالية. وتمضي الآن عملية المتابعة - تحويل الأفكار العامة إلى إجراءات عملية - على المستوى القطري. وسيعقد في أيار/ مايو ١٩٩٩ في أديس أبابا، اجتماع ثان يماثل في أهدافه الاجتماع الأول لكن تشترك فيه بلدان مختلفة. ويخطط لعقد مؤتمر ثالث يرجح أن يكون الأخير في سلسلة الاجتماعات الأولية هذه، في الجنوب الأفريقي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٤٤ - اتفق المشاركون في اجتماع بنن على ضرورة المكونات التالية لنجاح الإصلاح الصحي في البلدان الأفريقية: الإرادة السياسية؛ ورؤية شاملة لتقديم الخدمات الصحية؛ وبناء توافق الآراء خاصة مع الشركاء الخارجيين؛ وتخصيص تمويل فعّال وعادل في الميزانية، وخاصة للخدمات الصحية الوقائية والأولية؛ والتركيز على المناطق الريفية؛ وتنويع مصادر التمويل؛ وتحديد مؤشرات للتقدم، مثل معدلات الاعتلال حسب نوع الجنس والسن والقضاء على الأمراض المتوطنة.

٤٥ - وأوصى اجتماع بنن بإعداد مشروع خطة عمل للصحة تماثل خطط عمل التعليم الابتدائي ومناقشتها مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية تمهيدا لإجازتها لاحقا بواسطة مديري فرق عمل البنك الدولي. كما أوصى بتوفير موارد إضافية لدعم الصندوق الاستئماني النرويجي للأنشطة التمهيدية التابع للبنك الدولي.

٤٦ - وأصبحت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا من الأولويات الهامة لمنظمات الأمم المتحدة حيث توجد في أفريقيا التي يقطنها ١٠ في المائة من سكان العالم، نسبة ٦٣ في المائة من جملة حالات الإصابة بالإيدز في العالم. وهنالك في الوقت الحاضر ٢١ مليون شخص من المصابين بالإيدز في أفريقيا. كما يبلغ متوسط الذين يصابون بالفيروس يوميا من البالغين من أبناء القارة ٨٠٠ ٣ شخص. وتعيش في أفريقيا نسبة تقدر بـ ٨٧ في المائة من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم، بينما يبلغ عدد الأطفال الذين يُتّموا بسبب الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من ٨ ملايين طفل. وتسبب الإيدز في خفض مستويات المتوسط العمري المتوقع للسكان في بعض البلدان بما يتراوح بين ١٠ و ١٧ سنة. وقد أدى الإيدز إلى تخفيض المتوسط العمري المتوقع بما يزيد عن ٢٠ سنة في زمبابوي، أشد بلدان القارة إصابة بالإيدز. وتقدم الإيدز على الملاريا وغيرها من الأمراض كسبب رئيسي لوفيات الكبار بين سن ١٥ و ٤٩ سنة في أوغندا وبوتسوانا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وزمبابوي وملاوي وفي عواصم بعض البلدان مثل أبيدجان وأديس أبابا وأواغادوغو ونيروبي.

٤٧ - وقد قضى الإيدز بالفعل، أو يهدد بالقضاء، على كثير من المكاسب التي تحققت في مجالات بقاء الطفل وتحسن نوعية الحياة خلال العقود الثلاثة الماضية، بمساعدة اليونيسيف وغيرها من شركاء التنمية. واليونيسيف، بوصفها الراعي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وكدعم منها للشراكة الأفريقية لمكافحة الإيدز، قامت بتكثيف جهودها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا بتخصيص المزيد من الموارد لهذا الغرض وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في وضع خيارات السياسة والاستراتيجيات لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الصحة الإنجابية ومؤشرات الإصابة بالإيدز، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم مبادرة رؤساء البلديات لمكافحة الإيدز في أفريقيا. كما تعمل اليونيسيف في شراكة مع وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) والهيئة السويدية للتنمية الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وجهات أخرى، لتنظيم مشاورة للمانحين الثنائيين، من المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٩. كما تتعاون مع

منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لوضع مواد بشأن الشراكة الأفريقية لمكافحة الإيدز من أجل الاجتماعين المقبلين لوزراء صحة منظمة الوحدة الأفريقية ووزراء المالية والتخطيط لبلدان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المقرر عقدهما في نيسان/أبريل وأيار/ مايو على التوالي. وتولت اليونيسيف بالتشاور مع الجهات الأخرى الراعية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، دور الوكالة الرائدة لتقديم الدعم على المستوى الميداني للمبادرات البرنامجية للحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وهي أولوية بارزة في شرق أفريقيا وجنوبها حيث تشير تقديرات خمسة بلدان على الأقل إلى إصابة امرأة من بين كل خمس نساء حوامل بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٨ - واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي هم الشركاء الرئيسيون في مجال الوقاية من الملاريا ومكافحتها. واليونيسيف شريك في حملة خفض الإصابة بالملاريا، وهي الوكالة الرائدة لتقديم الدعم على المستوى الميداني، للترويج على مستوى المجتمع المحلي لناموسيات الوقاية من البعوض المعالجة بالمبيدات الحشرية واستخدامها، والتأكد من توافر العقاقير المناسبة. وتعمل اليونيسيف أيضا في تعاون وثيق مع البنك الدولي في مجال مبادرتها الأفريقية لمكافحة الملاريا، وبصفة خاصة مع بعثات البنك الدولي المختلفة التي تغطي الآن بلدان كثيرة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. وتهدف الحملة إلى خفض عدد الوفيات بسبب الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ وبنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ وتنظر اليونيسيف إلى تجدد الاهتمام لدى المانحين بالملاريا كفرصة رئيسية للتعاون من أجل القضاء على أسوأ النتائج المترتبة على أحد العوامل الرئيسية المتسببة في وفيات الأطفال والأمهات في المنطقة.

٤٩ - لا تزال اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي يعملون معا للحد من وفيات الأمهات، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا في أفريقيا، فضلا عن ختان الإناث. وقد قدمت اليونيسيف الدعم إلى طائفة عريضة من البرامج الميدانية وتدابير وضع السياسات العامة بالتعاون مع تلك الوكالات، وتضمن ذلك إقامة نظم لامركزية لرصد وفيات الأمهات، وتحسين تغذية الأمهات، وإقامة اتصالات وشبكات نقل مجتمعية لضمان التمتع بخدمات التوليد في حالات الطوارئ. ويعتبر التصدي لختان الإناث أولوية إقليمية لليونيسيف في منطقة غرب ووسط أفريقيا، وقد قامت اليونيسيف بدور مفيد في إصدار تشريع في السنغال مؤخرا يحظر تلك الممارسة. كما تتعاون اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في مبادرة باماكو وغيرها من مبادرات إصلاح القطاع الصحي في أفريقيا. وقد جرى في آذار/ مارس ١٩٩٩ استعراض تنفيذ مبادرة باماكو واستراتيجيات مماثلة لها في أفريقيا، وذلك في اجتماع دولي عقد في باماكو وضم ٤٦ بلدا أفريقيا.

٥٠ - وقد أسفر قرار اتخذته اليونيسيف مؤخرا عن إعادة تخصيص نحو ٧ في المائة من مواردها العامة لأولويات برنامجية تحتاج إلى الإسراع بها على نحو خاص في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وتلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو ثلثي تلك الأموال أو حوالي ١٤ مليون دولار. وسيجري تخصيص معظم تلك الأموال

للإسراع بتنفيذ البرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والتحصين، بما في ذلك القضاء على شلل الأطفال.

٥١ - ويسعى البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية إلى تعبئة الموارد لإزالة حواجز معينة تعترض سبيل الأخذ بنُهُج مستدامة وسليمة على نطاق القطاع، يتم خلالها توفير معظم الدعم المالي المقدم من مصادر خارجية. وتضطلع الحكومات حاليا بالدور القيادي في وضع النُهُج المتبعة على نطاق القطاع وتطبيقها، ويجري ذلك بالتعاون مع وكالات شريكة خارجية لها نشاط في البلد المعني.

واو - السكان ونوع الجنس

٥٢ - قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرائدة للعنصر المتعلق بالسكان في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة، وبالتعاون مع غيره من الوكالات، بتحديد القضايا السكانية ذات الأولوية التي يمكن أن يكون التعاون الجماعي والتنسيق المشترك من أجلها داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين ذوي أثر إيجابي ومُحققيْن لقيمة مضافة. وتشمل تلك القضايا: الصحة الإنجابية؛ والتعليم؛ وصياغة/تنقيح السياسات والبرامج السكانية؛ وجمع بيانات مرجعية مصنفة حسب نوع الجنس عن الخدمات الاجتماعية الأساسية والخصائص الديمغرافية لاستخدامها في تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها؛ وبناء القدرات الوطنية؛ وتعبئة الموارد.

٥٣ - وتعتبر الصحة الإنجابية بما فيها الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عنصرا أساسيا من عناصر التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تحققت المنجزات التي تم الوصول إليها في هذا المجال عن طريق التعاون مع منظمات شتى، منها اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. فعلى سبيل المثال، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي حاليا الدعم لتنفيذ سياسة صحية جديدة في الكاميرون. وزادت المشاركة الناجحة للذكور في خدمات الصحة الإنجابية في كثير من البلدان الأفريقية، بما فيها أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وناميبيا. وأصبح القادة الدينيون حلفاء مهمين وهم يضطلعون حاليا بدور رئيسي في مجال الدعوة لتنفيذ أنشطة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية في بلدان مثل أوغندا والسنغال وغانا وناميبيا والنيجر. وجرى إدماج العناصر المتمثلة في الإعلام والتثقيف والاتصال في الخدمات الصحية الأساسية للوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وعلاجها، مع التركيز بصورة خاصة على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٤ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع المنظمات المشاركة له في رعاية برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز (وهي اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية

والبنك الدولي)، على الصعيدين الإقليمي والقطري، الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا ومكافحتهما. وفي إطار تشجيع تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، الدعم لجمعيات المرأة الأفريقية لمكافحة الإيدز، التي نظمت مؤتمرا بشأن المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في داكار، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، شارك فيه ٢٨ بلدا أفريقيا. وفي داكار أيضا، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لمؤتمر دولي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السجون الأفريقية عقد في شباط/فبراير ١٩٩٨ واجتذب إليه مشاركين يمثلون ٣٥ بلدا أفريقيا.

٥٥ - وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أنشطة متصلة بالصحة الإنجابية للشباب والمراهقين. فقد تعاون الصندوق واليونيسيف واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم منتدى للشباب في الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا شارك فيه ٢٢ بلدا أفريقيا. ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وحكومة البرتغال المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، وذلك في لشبونة في عام ١٩٩٨؛ وشارك في المؤتمر ٤٧ بلدا أفريقيا. كما تعاون الصندوق واليونسكو ومانحون ثنائيون في دعم التثقيف في مجال الحياة الأسرية، وأنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال، وخدمات تقديم المشورة وتنظيم الأسرة إلى الشباب، وذلك في مراكز الشباب المتعددة الأغراض التي تقوم الحكومات بتنسيق أنشطتها مع المانحين والمنظمات غير الحكومية. ورغم تلك المنجزات، لا تزال المنطقة تواجه مشاكل تتمثل في ضيق نطاق التغطية، وعدم كفاية الموظفين المدربين في مجال الصحة الإنجابية، وارتفاع معدل تنقل الموظفين والتناقص الطبيعي لهم.

٥٦ - وبالنظر إلى النزاعات المحتدمة في كثير من البلدان الأفريقية، والتي أدت إلى تشرد السكان، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة متزايدة بتقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى المشردين واللاجئين، وبخاصة في إريتريا وإثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون. ومن خلال مذكرات التفاهم التي جرى التوقيع عليها مع المنظمات المعنية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)، يقدم الصندوق، منذ فترة، المساعدة إلى البلدان التي تشهد حالات طوارئ. فقد نظم الصندوق اجتماعا تشاوريا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لتبادل الخبرات وتحديد سبل تمويل المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ وتحديد استراتيجيات تقديم تلك المساعدة. وفضلا عن ذلك، قدم الصندوق المساعدة في التقييم السريع للحالة الديمغرافية للمشردين من أجل صياغة الندائين المشتركين لبوروندي وإريتريا، علما بأن المانحين يقومون حاليا باستخدام نتيجة التقييم في التخطيط لبرامج التدخل التي سيجري الاضطلاع بها في بوروندي.

٥٧ - وعلى الصعيد الوطني، لا يزال يجري إحراز تقدم في إدماج مسألة السكان في السياسات والخطط والبرامج الإنمائية. ولا يزال يطرأ تحسن على تنفيذ البرامج في أفريقيا للأسباب التالية: (أ) زيادة الوعي بالمسائل السكانية لدى مقرري السياسة والزعماء التقليديين والدينيين - إذ يوجد ما مجموعه ٢٢ بلدا

اعتمدت رسميا سياسات سكانية و١٥ بلدان تقوم حاليا بتنقيح سياساتها لتضمينها أهداف وتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ وغيره من المؤتمرات؛ (ب) زيادة مشاركة الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية والشبابية والمجتمعات المحلية في تصميم الأنشطة السكانية وتنفيذها؛ (ج) زيادة الخبرة الفنية المتاحة على الصعيد القطري لتنفيذ الأنشطة السكانية. وقد سلمت كل البلدان تقريبا بأن ارتفاع معدل النمو السكاني دون أن يصاحبه نمو اقتصادي يشكل عقبة رئيسية في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة. بيد أن التقدم في تنفيذ البرامج السكانية قد تباطأ بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، وإثيوبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون والكونغو.

٥٨ - وفي إطار تنفيذ المبادرة الخاصة، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتيسير ودعم تخطيط وإجراء وتحليل ونشر تعدادات السكان في ٢٦ بلدا أفريقيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والهيئة السويدية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا والدانمارك وفرنسا والنرويج وهولندا. وفضلا عن ذلك، يقوم الصندوق باعتباره عضوا باللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق تعدادات السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بتنظيم اجتماعات لتنسيق تعدادات السكان على الصعيدين العالمي والقطري لتعبئة الموارد لإجراء تعدادات السكان في أفريقيا. كما يتعاون الصندوق مع إدارة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في التحضير لمبادرة تعدادات السكان لعام ٢٠٠١ لتنسيق تعدادات السكان في الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. والهدف من ذلك هو تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في الجماعة على جمع البيانات وتجهيزها ونشرها، وخاصة ضمان التخطيط السليم لتعدادات السكان والمساكن والدراسات الاستقصائية الكبيرة النطاق وإجرائها في حينها.

٥٩ - وأنشأ صندوق السكان شبكة للوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات لتعزيز تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القاهرة ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة. وفي عام ١٩٩٨، قدم الصندوق، بالتعاون مع حكومة موريشيوس، الدعم لمؤتمر للشبكة حضره ١٢٣ مشاركا من ٣٨ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان الهدف من المؤتمر هو تقييم وتعزيز دور الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات في تعزيز الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين. وكرر المؤتمر تأكيد ضرورة تعزيز التزامات الحكومات الأفريقية بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري القاهرة وبيجين لصالح الأفارقة، وبخاصة النساء والفتيات.

٦٠ - ومن الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تندرج في إطار الدور الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الدعوة، اجتماع تشاوري (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨) عقد في نيويورك بشأن ختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على حياة النساء والفتيات، واجتماع مشترك بين

الوكالات نظمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، وذلك بمناسبة اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/ مارس ١٩٩٩) في نيويورك.

٦١ - ويتعاون الصندوق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تقديم الدعم التقني إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بناء على طلبها عن طريق نظام الدعم التقني وفريق الدعم القطري. والهدف من نظام الدعم التقني هو بناء القدرة الوطنية والإسهام في استدامة البرامج السكانية الوطنية عن طريق ترتيب ذي ثلاثة مستويات. وبالإضافة إلى الدعم المقدم من خلال البرامج القطرية لبناء القدرة الوطنية في مجال الموارد البشرية، يقدم الصندوق المساعدة إلى مركز تدريب موريشيوس كما يساعد في التدريب الإقليمي في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال في للبلدان الناطقة بالفرنسية في أبيدجان والبلدان الناطقة بالإنكليزية في نيروبي. وكجزء من بناء الحد الأدنى اللازم للقدرة في مجال الموارد البشرية لأغراض الاستدامة، يدعم الصندوق، بالتعاون مع مانحين آخرين (مثل منظمة العمل الدولية في ناميبيا) والقطاع الخاص، برامج للتدريب السابق للخدمة والتدريب أثناء الخدمة.

٦٢ - وتشكل تعبئة الموارد للمبادرة الخاصة جزءا من الجهود التعبوية العامة التي يبذلها الصندوق، وقد استُخدمت في تمويل الأنشطة التي يدعمها الصندوق أموال من موارد الميزانية العادية. وطرأت زيادة مطردة على المبالغ المخصصة لتنفيذ البرامج السكانية في أفريقيا، حيث زادت من ٨١ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ٨٥,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٧ ثم إلى ١١٦,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨ (المخصصات). وفضلا عن ذلك، يقوم الصندوق بتعبئة موارد متعددة الأطراف وثنائية لتكملة موارده العادية لتمويل البرامج السكانية القطرية في أفريقيا.

زاي - القضاء على الفقر

٦٣ - رغم التحسن الاقتصادي الذي طرأ مؤخرا، لا يزال الفقر سائدا في أفريقيا، إذ تنقل التقارير أن ٣٠٠ مليون شخص، أو أكثر من ٤٠ في المائة من سكان القارة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ويرجح أن يزداد هذا الرقم، لأن من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا إلى نحو ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٩، ولأن أفريقيا تشهد نموا اقتصاديا يتسم بالبطالة.

٦٤ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، أنشأت لجنة التوجيه التابعة للجنة التنسيق الإدارية فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات في إطار العنصر ١٥ من المبادرة الخاصة وكلفتها بتحليل المسائل المتصلة بالحد من الفقر عن طريق دعم القطاع غير الرسمي وتهيئة فرص العمل ووضع برنامج عمل لتحقيق أهداف العنصر المذكور. وتضم فرقة العمل في عضويتها منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، باعتبارهما الوكالتين الرائدتين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي واليونيدو واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا والصندوق

الدولي للتنمية الزراعية، باعتبارها وكالات متعاونة. وأعدت فرقة العمل برنامج عمل يتألف من ستة مجالات برنامجية فرعية، هي تهيئة البيئة التي تتسنى فيها تنمية القطاع غير الرسمي؛ والوصول إلى الخدمات المالية؛ والتعليم والتدريب؛ والأنشطة الصناعية وأنشطة التصنيع؛ والأنشطة غير الزراعية الريفية؛ والهياكل الأساسية. وينتظر أن يتم تنفيذ المجالات البرنامجية الفرعية على نحو متزامن لتحقيق أكبر الأثر في كل بلد من البلدان الأفريقية.

٦٥ - ومنذ أن أقرت لجنة التوجيه التابعة للجنة التنسيق الإدارية برنامج العمل، يتم إجراء مشاورات بناءة بشأن المبادرة الخاصة. فقد اجتمعت فرقة عمل في آذار/ مارس ١٩٩٩ لإلقاء الضوء على العقبات الرئيسية، وتحديد التحديات، ووضع مبادئ توجيهية للمضي قدما بتنفيذ برنامج العمل على الصعيد القطري، وكذلك على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. ووافقت فرقة العمل على تنقيح برنامج العمل مع التركيز على القيمة المضافة ذات الطابع الكلي للبرنامج والصلات بين البرامج الفرعية الستة تحقيقا للمزيد من التفاعل والفعالية والأثر. وبالنظر إلى أهمية انتماء برنامج العمل إلى البلدان وأهمية تأييدها السياسي لتنفيذه على نحو فعال، سيقوم المنسقون المقيمون بإحالة برنامج العمل المنقح إلى الحكومات الأفريقية. ومن خلال عملية للتوعية والدعوة ستستغرق فترة تتراوح بين ٦ أشهر و ١٨ شهرا على الصعيد القطري، سيتم إعداد برامج عمل وطنية ثم ستجري تعبئة الموارد لتنفيذها.

٦٦ - وإلى جانب فرقة العمل، تضطلع مؤسسات الأمم المتحدة، فرادى أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى، بأنشطة تستهدف الحد من الفقر في أفريقيا. ففي مجال التمويل الصغير، يقدم البنك الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، الدعم لتنمية مؤسسات التمويل الصغير، عن طريق آليات من قبيل الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء ولجنة تنمية المشاريع الصغيرة.

٦٧ - وأعد مكتب المنسق الخاص في عام ١٩٩٨ منشورا يضم ١٤ دراسة حالة إفرادية للجهود الخلاقة التي تبذلها الشعوب الأفريقية للقضاء على الفقر. وجرى إعداد ذلك المنشور من أجل نشر أفضل ممارسات ونُهُج القضاء على الفقر استنادا إلى الجهود التي تبذلها البلدان والشعوب الأفريقية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ويقوم المكتب حاليا بإعداد صحائف وقائع عن النُهُج المتبعة في الائتمانات الصغيرة بغية استنباط مخططات وممارسات مناسبة وملائمة لتمويل الائتمانات الصغيرة في أفريقيا. كما نظم المكتب في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ اجتماعا آسيويا أفريقيا بشأن زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة في القطاع غير الرسمي في أفريقيا، أتاح فرصة لتبادل الخبرات الآسيوية الأفريقية في مجال زيادة الإنتاجية، بما في ذلك استراتيجيات التسويق، في القطاع غير الرسمي.

٦٨ - ويعتبر النهج التدريبي المجتمعي الذي تتبعه منظمة العمل الدولية في التدريب المضطلع به في القطاع غير الرسمي منهجية مفيدة يجري تطبيقها حاليا في البلدان الأفريقية لأغراض خلق فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية والحضرية. وفضلا عن ذلك، جرى إنشاء مجموعة من برامج ومبادرات

منظمة العمل الدولية الأخرى في مجال خلق فرص العمل من خلال تنمية المشاريع الصغيرة: تشمل مشروعا لتعزيز اتحاد منظمات القطاع غير الرسمي لشرق أفريقيا، وبرنامج وظائف لأفريقيا.

٦٩ - ويوجد لمنظمة العمل الدولية أيضا مشاريع جارية في أشغال الهياكل الأساسية التي تنطوي على الاستخدام الكثيف لليد العاملة في بعض البلدان الأفريقية. وهدف تلك المشاريع هو تقديم المشورة والمعلومات والتدريب فيما يتعلق بالأشغال الكثيفة اليد العاملة، فضلا عن تقديم الدعم التدريبي والسَوقي للمتعهدين والخبراء الاستشاريين المحليين المضطلعين بدور في تنفيذ البرامج التي تقوم على اليد العاملة؛ وتمكين المجتمعات المحلية من تحديد الاحتياجات التي لا تستطيع الحكومة المركزية تلبيتها في مجال الهياكل الأساسية وترتيب تلك الاحتياجات من حيث الأولوية. وتؤدي الأشغال الكثيفة اليد العاملة غرضا مزدوجا هو خلق فرص العمل وتوليد الدخل من ناحية، وتطوير الهياكل الأساسية للأنشطة الإنمائية الحضرية والريفية من ناحية أخرى.

٧٠ - وقد أنشأت اليونيدو مجموعة من البرامج في مجال الأنشطة الصناعية وأنشطة التصنيع للقطاع غير الرسمي في سبعة بلدان رائدة في أفريقيا بهدف تعزيز التنمية الصناعية المستدامة التي يتزعمها القطاع الخاص، وذلك من خلال البرنامج المسمى'التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا'.

٧١ - وشرعت منظمة الأغذية والزراعة في مشاريع في مجال تجهيز الأغذية وحفظها في بعض البلدان الأفريقية، تحقيقا لهدف مزدوج هو تحسين إمدادات الأغذية وخلق فرص العمل عن طريق تشجيع الأنشطة غير الزراعية الريفية.

حاء - إمكانيات الوصول والفرص التجارية

٧٢ - في ضوء الطلب الذي قدمته اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها السابع، نظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) اجتماعا مشتركا بين الوكالات عن التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية في أفريقيا عُقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وحضر الاجتماع ممثلون للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي والمنظمة البحرية الدولية ومركز التجارة الدولية واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية. وشرع الأونكتاد أيضا في إجراء دراسة عن ارتفاع تكاليف النقل في أفريقيا والآثار المترتبة على القدرة التنافسية لتجارة أفريقيا وعن تكاليف الواردات وبالتالي ميزان المدفوعات في الاقتصادات المعنية.

٧٣ - وكان إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، الذي يشمل بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم أقل البلدان نموا في أنشطتها التجارية والأنشطة ذات الصلة بالتجارة (والذي شاركت فيه وكالات الأونكتاد ومركز التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي) قد حظي بالتأييد في اجتماع رفيع المستوى عن القيام بمبادرات متكاملة من أجل تنمية التجارة في أقل البلدان نموا، عـُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ برعاية منظمة التجارة العالمية. وأعدت الوكالات الست المشاركة ردودا فردية في ضوء تقارير تقدير الاحتياجات التي قدمها ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا. ويجري العمل حاليا لتنفيذ المرحلة الثانية التي تشمل تنظيم اجتماعات موائد مستديرة على نطاق كامل لكل واحد من أقل البلدا نموا. وتمر الأعمال التحضيرية لاجتماعات الموائد المستديرة ذات الصلة بالتجارة بمراحل مختلفة في ١٦ بلدا أفريقيا من أقل البلدان نموا وهي إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وزامبيا والسودان وغامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا وموزامبيق والنيجر. وسيعقد اجتماع مائدة مستديرة من أجل ١١ بلدا من هذه البلدان في غضون الاثني عشر شهرا المقبلة. أما الأعمال التحضيرية للبلدان الأخرى التي أبدت رغبتها في تنظيم اجتماع فيمكن تنفيذها بتنظيم "حلقة عمل استهلالية" تضم جميع أصحاب المصلحة من أجل بناء القدرات وتعزيز الملكية وزيادة الوعي بالإطار المتكامل. وقد وافق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالإطار المتكامل، الذي عقد اجتماعه السادس عشر يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ بمقر صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، على إعداد مشروع مخطط للعناصر التي ينبغي أن تشملها الوثيقة الخاصة باجتماع المائدة المستديرة وسيقدم إلى أقل البلدان نموا بناء على طلبها من أجل مساعدتها في الإعداد لمثل هذا الاجتماع وللشركاء الإنمائيين الآخرين للحصول على تعليقاتهم ووضع جدول زمني واقعي بواسطة الوحدة الإدارية لمركز التجارة الدولية وتنظيم حلقات عمل استهلالية لتقديم إحاطة إعلامية للمشاركين عن طرق وأهداف الإطار المتكامل وتقديم مبادئ توجيهية عن العملية لوضع برنامج ناجح متعدد السنوات وإنشاء إطار متكامل على الشبكة العالمية لنشره على عدد أكبر من الناس. وسوف تقدم المعلومات الواردة من الشركاء الإنمائيين كمدخلات محتملة في البرامج القطرية المتعددة السنوات على الشبكة العالمية تحت عنوان "الاتصالات/المعلومات" من الشركاء الإنمائيين الآخرين.

٧٤ - وأعربت كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونيدو عن رغبتها في المشاركة في إطار العمل المتكامل. وعقد الاجتماع الأول للفريق الوجيهي للصندوق الاستئماني المشترك التابع للبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية، المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، وتلاه اجتماعان آخران عـُقدا في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتم وفقا لذلك البرنامج إيفاد بعثتين ميدانيتين إلى سبعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى جرى أثناءها اعتماد خطط للتنفيذ القطري بالاقتران مع اللجان التوجيهية الوطنية التي تعمل كنظيرة للمنظمات الثلاث مع ممثلي القطاعين العام والخاص ومجتمع المانحين بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمانحين الثنائيين من أجل أغراض التنسيق.

٧٥ - وتشمل الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها أيضا إجراء مشاورات بين منظمة التجارة العالمية وإدارات الجمارك بشأن تنفيذ اتفاق تقييم الجمارك والمسائل الضريبية الأخرى؛ وإجراء دراسة جدوى لإنشاء مرفق للاتصالات والنقاش في جنيف تكون فرص الوصول إليه متاحة للجميع في البلدان الأعضاء في البرنامج المشترك من خلال شبكة الإنترنت؛ وإعداد مشاريع تقارير قطرية بمنتجات التصدير الرئيسية لكل

بلد أثناء الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩، استندت إلى تحليلات إحصائية تجريها وحدة البحوث والتحليل التابعة لمركز التجارة الدولية، من أجل إعداد مصفوفات قطرية لمنتجات التصدير والأسواق المستهدفة؛ وتقديم معدات ووثائق تقنية موحدة لمجالس المقاييس الوطنية للمساعدة في تعزيز القدرة على تشغيل مراكز الفحص الوطنية. واتسم بأهمية خاصة شروع الأونكتاد في إجراء سبع دراسات قطرية خاصة عن أثر نظام التجارة المتعدد الأطراف تهدف إلى مساعدة الحكومات في تحقيق فهم أفضل للأثر العام للنظام في بلدانها وبالتالي تسهيل تطويع السياسات الوطنية لتكون متسقة مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

٧٦ - وفي اجتماع عقده الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أكد فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بالتنمية في أفريقيا الحاجة لمعالجة مشكلة ارتفاع التعريفات الجمركية وتصاعدها التي لا تزال مستمرة في بعض القطاعات المهمة بالبلدان الأفريقية مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس والسلع الجلدية. وأكد الفريق أيضا أهمية بناء القدرات في مجال التوريد للاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الجديدة والقائمة وجعل أفريقيا أقدر على المنافسة، وذلك من خلال جملة أمور تشمل تحسين نوعية الصادرات وتحديث الهياكل الأساسية، ولا سيما في مجال النقل، وزيادة القدرة على التسويق والتغليف. وأقر الفريق بالحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة في إطار عمل البرنامج المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وبأهمية التنوع الاقتصادي وبالحاجة إلى تحسين النظم التجارية الإقليمية والأقاليمية. وأيد الفريق إنشاء مشاريع إقليمية لخفض تكاليف المعاملات ومساعدة البلدان الأفريقية على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٧٧ - وفي اجتماع عقده الأمين العام مع ممثلي البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ متابعة لتقريره الذي قدمه عن أفريقيا إلى مجلس الأمن في عام ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318) أيد المشاركون الحاجة إلى زيادة سبل وصول الصادرات الأفريقية إلى أسواق البلدان الصناعية. ولاحظ العديد من المشاركين أن جهودا قد بذلت بالفعل لزيادة هذه السبل في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقية لومي. وفيما يتعلق بالاستثمار في أفريقيا أشار المشاركون إلى الحاجة لأن توجد البلدان الأفريقية البيئة الملائمة. وتم التركيز أيضا على الحاجة إلى وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى ضمان أن تعمل التجارة والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية على تحقيق الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر والاندماج في الاقتصاد العالمي. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير العناصر الأساسية لاستراتيجية التنوع الاقتصادي التي صاغها الأونكتاد.

طاء - التعاون والتكامل الإقليميان

٧٨ - جددت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين توصيتها المتعلقة بإعداد برنامج عن التعاون والتكامل الإقليميين (A/53/16، الجزء الأول، الفقرة ٣٣١). ولدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل برنامج متطور في هذا المجال، وهي تكرس موارد وجهود إحدى شعبها الفنية الخمس، وهي "شعبة التعاون والتكامل الإقليميان" لبرنامج العمل هذا.

٧٩ - ومن أجل تنفيذ برنامج التعاون والتكامل الإقليميين تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شراكة مع عناصر إقليمية رئيسية في أفريقيا تشمل منظمات إقليمية ودون إقليمية ومع عناصر ذات صلة أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويستند برنامج العمل إلى الولاية الرائدة الإقليمية التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويوفر أساسا جيدا للدعم المقدم من شركاء المبادرة الخاصة من أجل القارة في هذا المجال.

٨٠ - ويمثل كثير من المؤسسات الإقليمية في أفريقيا عناصر لبناء التكامل الإقليمي في القارة. ونظرا لأن الإقليمية قد اعترف بها كشرط ضروري لمشاركة أفريقيا في عالم يتسم بالعولمة المتزايدة فقد ازدادت أهمية المؤسسات الإقليمية في أفريقيا لضمان بقاء الاقتصادات الأفريقية الصغيرة. ومن أبرز هذه المؤسسات المجموعات الاقتصادية دون الإقليمية التي أنشئت أساسا لتحقيق وفورات من خلال ربط الأسواق وتجميع عوامل الإنتاج.

٨١ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٧ أنشأ مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهازا فرعيا تابعا للجنة هو اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين التي تولت المهام الفنية لمؤتمر الوزراء الأفارقة السابق المسؤول عن التجارة والتعاون والتكامل الإقليمي والسياحة.

٨٢ - وستعمل اللجنة على تيسير تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجموعة من المجالات المحددة التي تشمل (أ) تنسيق وترشيد مؤسسات التكامل الإقليمي؛ (ب) توحيد سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان: اقتراحات من أجل زيادة التنسيق؛ (ج) إجراء دراسات جدوى لإنشاء آليات ذاتية التمويل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ (د) إنشاء آليات للتعويض وتحقيق المساواة وتعزيز عملية التكامل الاقتصادي؛ (هـ) وضع إطار تحليلي لتقييم التكاليف والفوائد العائدة من التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ (و) تحرير التجارة العالمية والعولمة وعملية التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ (ز) توسيع التجارة داخل أفريقيا عن طريق زيادة تحرير التجارة وتيسير انتقال عوامل الإنتاج وتوحيد العوامل التكميلية؛ (ح) بحث أثر الحواجز المادية والتعريفية وغير التعريفية على التجارة داخل أفريقيا وعلى سهولة انتقال عوامل الإنتاج وعلى أنماط التنمية الإقليمية؛ (ط) تعزيز المؤسسات الإقليمية عن طريق الدعم التقني والاستشاري. وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٨٣ - تقوم المراكز الإنمائية دون الإقليمية بدور حيوي في تقديم الخدمات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتتيح المراكز للجنة الاقتصادية لأفريقيا مواكبة التطورات على أرض الواقع مما يعزز قدرة اللجنة على نشر الخدمات. وهي تعمل أيضا مع الشركاء لتحديد مجالات الأولوية ذات الصلة بالمنطقة الإقليمية وتقديم الدعم التقني. كما تساعد أيضا في تسهيل الربط الشبكي وتقاسم المعلومات ونشر التوصيات المتعلقة بسياسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتطبيقات التقنية ذات الصلة بقضايا التعاون والتكامل الإقليميين وتشارك في مجالي الدعوة وبناء القدرات بعقد المنتديات المتعلقة بالسياسة والحلقات الدراسية

وتوفير التدريب وتنظيم حلقات العمل والبعثات الاستشارية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وقد أدت إعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المستوى دون الإقليمي ومنذ إصلاح هيكل وبرامج اللجنة في عام ١٩٩٦ إلى تعزيز قدرتها على دعم الجهود المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميين على الصعيد شبه الإقليمي.

٨٤ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إخضاع منظومة الأمم المتحدة لدعم منسق من أجل ترشيد وإنعاش إطار العمل المؤسسي الشامل للتكامل الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وترى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن هذا النهج الشامل يتطلب توسيع نطاق الترشيد إلى أوسع من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ليشمل العديد من المؤسسات الإنمائية الأفريقية التي يمكن أن تساهم في التصدي للتحدي الذي يمثله التكامل الإقليمي في القارة. وفي حين تحدد معاهدة أبوجا خمس مجموعات دون إقليمية تشمل شمال أفريقيا ووسط أفريقيا وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا وجنوب أفريقيا لا تزال هناك نزعة في الوقت الحالي لتكوين مجموعات اقتصادية إقليمية ينتمي فيها أكثر واحد من البلدان الأفريقية إلى مجموعتين أو ثلاث منها. ويوجد أيضا عدد من المنظمات التي تشرف عليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الدول الأعضاء ومع منظمة الوحدة الأفريقية تتمثل أهدافها في بناء القدرات في مجالات استراتيجية مثل العلوم والتكنولوجيا والاستشعار من بعد والتصميم الهندسي والتصنيع. وتعتبر هذه الأهداف أساسية لترشيد لبنات البناء والتعاون والتكامل الإقليميين. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير بيان تفصيلي كامل للبرنامج الرائد للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التعاون والتكامل الإقليميين.

ياء - زيادة تعبئة الموارد

٨٥ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين بتكثيف الجهود بغية وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وتنفيذها، لا سيما من خلال زيادة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز (A/53/13، الجزء الأول، الفقرة ٣٣٢).

٨٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عقد برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي دورة "عصف فكري" لتحديد القضايا والعناصر الأساسية لاستراتيجية تعبئة الموارد. وسيجري المزيد من المناقشات في الاجتماع الثامن المقبل للجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى أن تعد المبادرة الخاصة استراتيجية مبتكرة لتعبئة الموارد. وخلال الدورة، لوحظ أن مجموعة أساسية من أفضل الممارسات، الناشئة عن تنفيذ قطاعات مثل التعليم، والصحة، وشؤون الحكم، وتكنولوجيا المعلومات، تشكل الأساس لبناء استراتيجية مستدامة سيجري اختبارها في مجالات أخرى مدعومة ذات أولوية. وتهدف الاستراتيجيات العملية لتعبئة الموارد والتي نفذت فيما يتعلق بقطاعي الصحة والتعليم إلى تحقيق الأهداف التي اتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة.

٨٧ - وتعتبر زيادة تعبئة الموارد للوفاء بأهداف المبادرة الخاصة مسؤولية مشتركة وينبغي أن تتمحور تفصيلا حول: (أ) تركيز قطري يبين الملكية والقيادة الوطنية، التي تتسق مع السياسات والاستراتيجية والبرامج الوطنية، والتي تعكس توافقا للآراء جرى التوصل إليه من خلال المشاورات فيما بين مجموعة كبيرة منتقاة من أصحاب المصالح، بما في ذلك الشركاء الخارجيون، ويدعمها بالكامل المنسق المقيم والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من خلال تقييم قطري مشترك وبرنامج عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية حيث توجد هذه الآليات؛ و (ب) تركيز من جانب مجموعات يعكس أهدافا خاصة تتمشى مع توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، على سبيل المثال، تعميم التعليم الابتدائي وإصلاح القطاع الصحي، واظهار أدلة واضحة على الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما بين وكالات أو منظمات الأمم المتحدة الرائدة والوكالات أو المنظمات المتعاونة على أساس مشاورات المجموعات؛ (ج) التركيز المشترك بين البلدان ييسر تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات بغية معالجة معوقات السياسات المشتركة والمساعدة على مضاعفة النتائج.

٨٨ - ويشدد البنك الدولي، بوصفه وكالة رائدة لتعبئة الموارد، على الحاجة إلى التمييز بين (أ) الدعم المتزايد لأهداف المبادرة الخاصة عن طريق تعبئة الموارد لمعالجة العوائق الخاصة أمام تحسين التغطية، ونوعية واستخدام الخدمات الأساسية المستهدفة مثل حلقات العمل الصحية المتعددة البلدان والصندوق الاستئماني لكل من البنك الدولي والنرويج والذي يبلغ ٧ ملايين دولار لتغطية الصحة والتعليم؛ (ب) التعبئة العامة للموارد الخارجية (الفكرية والمالية) لصالح البرامج المستدامة ماليا، والسليمة تقنيا، والعادلة اجتماعيا والتي ترمي إلى تحسين التغطية النوعية والاستفادة من الخدمات المستهدفة، مثل برامج النُهج القطاعية في التعليم والصحة في اثيوبيا، والتي تبلغ قيمتها ٤٨٠ مليون دولار و ٣٢٠ مليون دولار على التوالي.

٨٩ - ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة المالية إلى البلدان الأفريقية لدعم برامج تكيفها الهيكلي عن طريق مرفق الصندوق الموسع والترتيبات الاحتياطية. واعتبارا من ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، كان يوجد ٢٦ ترتيبا (بما في ذلك ٢١ ترتيبا لمرفق التكيف الهيكلي المعزز) مع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بالتزام إجمالي يبلغ ٢,٢٢ بليون من حقوق السحب الخاصة؛ وبلغ مجموع الرصيد غير المسحوب ١,٠٩ بليون من حقوق السحب الخاصة. ومن خلال دوره كعامل حفاز، يقدم الصندوق أيضا المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتعبئة موارد إضافية من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٩٠ - وفي ضوء الأثر الضاغط لخدمة الديون على الطلب على الهياكل الأساسية الاجتماعية، فإن أي استراتيجية لتعبئة الموارد ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع تخفيف ملموس لعبء الديون. ولتحقيق هذه الغاية، فإن تعاون صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي لإنشاء مرفق التكيف الهيكلي الموسع، ووضع اطار للعمل التعاوني مع المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف والدائنين الثنائيين لحل مشاكل الديون الخارجية، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يشكلون خطوة في الاتجاه الصحيح. وكانت خمسة بلدان أفريقية هي أوغندا، وبوركينا فاصو، وكوت ديفوار، ومالي، وموزامبيق من بين البلدان الأولى التي نُظر في تخفيف عبء ديونها في اطار المبادرة المتعلقة بالديون وجرت مناقشات أولية بشأن توسيع نطاقها ليشمل

ثلاثة بلدان أخرى واقعة جنوب الصحراء الكبرى. وهناك اصلاحات أخرى قيد النظر في اطار المبادرة ترمي إلى تقديم المزيد من تخفيف عبء الديون إلى المزيد من البلدان.

٩١ - وإجمالا، فإن وجود استراتيجية مبتكرة لتعبئة الموارد تتوافر لها العناصر المشار إليها أعلاه ستجعل القيمة المضافة للمبادرة الخاصة أكثر جلاء من خلال التطورات على الصعيد القطري، وتأكيد القيادة الوطنية في وضع البرامج والتنسيق الأفضل بين منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والشركاء الخارجيين، لدعم الأولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن زيادة الفعالية في تقديم المعونة ستؤدي إلى تحسين الأثر على الجهود الانمائية، مما يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات، وزيادة الموارد وتحسين استخدام القدرات الوطنية المحدودة.

كاف - المجالات الأخرى ذات الأولوية

١ - المياه

٩٢ - إن أهمية المياه في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا مسلم بها تماما، من أجل الزراعة، والصناعة، والتنمية الحضرية، وتوليد الطاقة الكهرمائية، ومصائد الأسماك الداخلية، والنقل، والترويج، وإدارة الأراضي، والمرافق الصحية والأنشطة الأخرى. وبالنسبة لنسبة مئوية كبيرة من السكان الأفارقة، تعتبر امدادات المياه غير مأمونة وغير كافية. وتذكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن ٥٠ في المائة فقط من مجموع السكان الأفارقة حصلوا على مياه مأمونة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧.

٩٣ - ويعتبر الفريق العامل للمياه، برئاسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، الأداة الرئيسية لتعزيز الشراكة في هذا المجال. ويضم الفريق العامل عشر منظمات (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجامعة الأمم المتحدة، والبنك الدولي) ويركز على تنفيذ استراتيجية المياه للمنطقة الأفريقية على الصعيد القطري. ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجية عن طريق ثلاث شراكات مترابطة: (أ) اصلاحات سياسات إدارة موارد المياه، التي تتعلق بالسياسات والمسائل التنظيمية لإدارة المياه على الصعيدين الوطني والدولي؛ (ب) امداد المجتمعات المحلية بالمياه والمرافق الصحية، والتي تركز على الفقر الريفي وخدمات المياه للمناطق شبه الحضرية؛ (ج) الري على نطاق ضيق والشراكة في مرافق المياه التي تدعم الري على نطاق ضيق في ١٥ بلدا أفريقيا وأداء واصلاح مرافق المياه الحضرية، بمشاركة القطاع الخاص.

٩٤ - وحدد الفريق العامل للمياه أربعة بلدان هي إثيوبيا، وأوغندا، ومالي، وموزامبيق، وحوض نهر زامبيزي لإجراء دراسة رائدة تركز على تحقيق أهداف المبادرة الخاصة. وقد بدأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، كعضو نشط في الفريق العامل موكل إليه تقييم الموارد المائية، بدعم من البنك الدولي، واللجنة الأوروبية،

وحكومة فرنسا، برنامجا عالميا لرصد الدورة الهيدرولوجية، هو النظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية، ويرمي إلى حفز أنشطة تقييم موارد المياه وبناء القدرات وتعزيز التعاون على نطاق أحواض الأنهار، والتعاون الاقليمي والدولي في ميدان الادارة المتكاملة لموارد المياه. وفي أفريقيا، يجري حاليا تنفيذ مشروعين، أحدهما في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمشاركة ٣ بلدان أفريقية، والآخر في منطقة الجنوب الأفريقي بمشاركة ١١ بلدا، وهناك مشاريع أخرى يعتزم تنفيذها.

٩٥ - وتعتزم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تنظيم حلقات عمل إقليمية للخبراء الوطنيين المشاركين في تقييم الموارد المائية، وعرض منشور المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو المعنون "تقييم الموارد المائية: دليل لاستعراض للقدرات الوطنية" وتدريبه على استخدام التكنولوجيا الجديدة. وقد نظمت حلقة العمل الأولى في هذه السلسلة في ملاوي في عام ١٩٩٨ لمنطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية.

٩٦ - وتقدم أيضا المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم بصورة فعالة للبلدان الأفريقية عن طريق تطوير قدرات المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجية لتوفير الخدمات الإعلامية والاستشارية للمستعملين، خاصة خلال المواسم المطيرة. وعلى الصعيد الوطني، يجري تنفيذ مشاريع عديدة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين. وجرى تنفيذ مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتعزيز إعداد وتطبيق المنتجات المناخية في شرق أفريقيا. ودخل أيضا أحد المشاريع التي تمولها بلجيكا طور التشغيل في عام ١٩٩٨ بدعم من مركز هراري لرصد الجفاف، ودخل مركزان لرصد الجفاف في نيروبي وهراري طور التشغيل ويقدمان معلومات وإنذارات في الوقت المناسب بشأن الجفاف، وتنبؤات بالأحوال الجوية الفصلية وتقييمات للأثر بشأن الإنتاج الزراعي والموارد المائية للبلدان في المنطقة دون الإقليمية.

٩٧ - وبدأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مؤخرا تنفيذ مشروع لإنقاذ البيانات الهيدرولوجية بإجراء دراسة رائدة تشمل خمسة بلدان أفريقية (إثيوبيا، وأوغندا، وتوغو، ورواندا، وغانا). وينبغي أن يكفل المشروع أمن البيانات الهيدرولوجية التاريخية، التي تعتبر أساسية بالنسبة للتنبؤات المناخية وتخطيط مشاريع تنمية الموارد المائية المستدامة والأمن الغذائي في الأجل الطويل.

٩٨ - وتدعم اليونيسيف وضع البرامج وتطوير التكنولوجيا في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية، مع التركيز بصفة خاصة على تطوير الآبار الارتوازية، وتشغيل وصيانة المضخات اليدوية، ومشاركة المجتمعات المحلية وترويج المرافق الصحية المنخفضة التكلفة. وتشمل المجالات الأخرى لعمل اليونيسيف زيادة الموارد الداخلية والخارجية المخصصة لبرامج المياه والمرافق الصحية البيئية على الصعيدين القطري والإقليمي، والدعوة إلى الالتزام بتخصيص موارد أكبر للقطاع، وتعزيز التعاون دون الإقليمي فيما بين البلدان والعمل على الوصول إلى الذين لا تقدم إليهم الخدمة عن طريق توسيع التغطية من خلال النهج المجتمعية القائمة على المشاركة ودعم آليات التمويل المبتكرة من أجل تحقيق الاستدامة والعدالة. وواصلت اليونيسيف في عام ١٩٩٨ تعزيز الفريق العامل للمهنيين الأفارقة المعني بإمدادات المياه والمرافق الصحية التابع للمجلس

التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أعلن الفريق العامل الأفريقي في أبيدجان مبادرة أفريقيا للمياه والمرافق الصحية.

٩٩ - والمجالات ذات الأولوية الأربعة للفريق العامل المعني بالأمن الغذائي تحت مسؤولية منظمة الأغذية والزراعة هي استخدام المياه لأغراض الإنتاج الغذائي وتحسين نوعية التربة وتوفير الأمن الغذائي مع التركيز بوجه خاص على المرأة ومكافحة تدهور التربة والتصحر. وقد اتخذت منظمة الأغذية والزراعة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ تدابير للتشجيع على إقامة صلات بين المبادرة الخاصة وشبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وتتمثل هذه التدابير فيما يلي: (أ) إنشاء مركز تنسيق في مقر منظمة الأغذية والزراعة لكل مجال من المجالات ذات الأولوية؛ (ب) إدراج المجالات ذات الأولوية في جدول أعمال الأفرقة المواضيعية للجنة التنسيق الإدارية في خطط عمل البرامج القطرية لمنطقة الأغذية والزراعة، ووضع خمس وثائق تقنية عن تلك المجالات لاستخدامها أساسا للمناقشة التي تجريها الأفرقة المواضيعية والأفرقة العاملة التقنية وللإجراءات التي تتخذها وهي المناقشة والإجراءات التي يتوقع أن تنبثق عنها خطط عمل وإطار عمل لاستراتيجية مشتركة. وفي البلدان التي تنفذ فيها المرحلة التجريبية من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تسلط الأضواء على أولويات المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا في الأفرقة المواضيعية للجنة التنسيق الإدارية وهي الأفرقة التي تحولت إلى أفرقة مواضيعية تابعة لإطار تقديم المساعدة الإنمائية.

١٠٠ - وكانت النتائج الأولية كما يلي: (أ) في كينيا، ناقش الفريقان المواضيعيان لإطار تقديم المساعدة الإنمائية المعنيان بالأمن الغذائي وبإدارة الموارد الطبيعية المجالات ذات الأولوية الأربعة الطريقة المثلى لإدراجها في برنامج المبادرة الخاصة؛ (ب) في بنن، ناقش مديرو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ندوة معتكف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، المسودة الأولى من دراسة عن الانتقال بالمبادرة الخاصة إلى مرحلة التشغيل. وقد حددت تلك الدراسة ١٩٩ إجراء سيتخذها عدد من الشركاء منهم الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات غير حكومية ومانحون ثنائيون؛ (ج) الشروع في عملية تنظيم الأفرقة المواضيعية في ٧ من البلدان الـ ١٥ التي قدمت بشأنها تقارير. وتقرر ربط شبكة لجنة التنسيق الإدارية بالمبادرة الخاصة وذلك بتركيز قدرات منظومة الأمم المتحدة والمانحين، على الأمن الغذائي. وفي خمسة بلدان، تنفذ الأنشطة المدرجة في إطار المبادرة مباشرة تحت مسؤولية المنسقين المقيمين.

١٠١ - والمجالات الأربعة ذات الأولوية يجري تناولها بالتفصيل في عدد من أنشطة منظمة الأغذية والزراعة أو برامجها التي هي بالفعل موضع اهتمام مشترك بين الوكالات، وكذلك في البرنامج الخاص للأمن الغذائي وهو برنامج دخل طور التنفيذ في ٢٥ بلدا أفريقيا ويجري إعداده في ١٥ بلدا لم يفرغ من إعداده بعد في أربعة بلدان أخرى. وتعدد الوثائق التقنية التي وفرت في البلدان، مختلف البرامج والمنهجيات والموارد وأوجه الدعم التي يمكن توفيرها عبر مراكز التنسيق التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. ومن البرامج التي نفذت حتى الآن في بعض البلدان الأفريقية: (أ) استخدام المياه لأغراض الإنتاج الزراعي وبرنامج العمل الدولي المتعلق بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة؛ (ب) تحسين نوعية التربة: مبادرة خصوبة التربة في

أفريقيا جنوب الصحراء والأمن الغذائي مع التركيز بوجه خاص على المرأة وبرنامج تحليل المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالجنسين؛ (د) مكافحة تدهور التربة والتصحر واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحر الشديد وبخاصة في أفريقيا، والخطة الدولية لحفظ إصلاح الأراضي في أفريقيا.

١٠٢ - وقدمت موارد من برنامج الأغذية العالمي لفائدة المسؤولين عن الأمن الغذائي والأسر المعيشية الذين هم عادة نساء في معظم البلدان الأفريقية. وشدد على ضرورة تلبية احتياجات المرأة من خلال ما تتضمنه من المشاريع الإنمائية والغوثية في البلدان الأفريقية من أنشطة خاصة تراعي مسائل الجنسين. ويوجد حاليا في منطقة أفريقيا قرابة ١٠٠ مشروع إنمائي يستفيد منه ٢٠,٦ مليون شخص وتنتج ٢,٤ مليون طن من الأغذية التي تصل قيمتها الإجمالية إلى ١,٥ بليون دولار تقريبا.

١٠٣ - ويعمل برنامج الأغذية العالمي بتعاون وثيق مع نظرائه من الحكومات الأفريقية لتحسين آليات الإنذار والتصدي المبكرين، للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وقد أنشأ البرنامج أيضا في المكاتب القطرية والإقليمية في أفريقيا وحدات لوضع خرائط للمناطق المعرضة للكوارث ودراستها، وتساعد هذه الوحدات في تحديد الأسر المعيشية المحرومة من الأغذية والفقيرة وأسباب ضعفها واحتياجاتها. وتضطلع هذه الوحدات بدور هام في توجيه ما يقوم به البرنامج من أنشطة للتخفيف من حدة الكوارث وإرسال المساعدة الغذائية إلى أشد المستفيدين ضعفا وأحوجهم إلى الأمن الغذائي.

٣ - البيئة

١٠٤ - تمثل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسيلة هامة للتنسيق والقيام بأنشطة مشتركة في ميدان البيئة. وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرات تفاهم واتفاقات بشأن التعاون الثنائي مع منظومة الأمم المتحدة. وأمكن بفضل تلك الصكوك بذل جهود متضافرة شاركت فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالنسبة لإدارة البلديات للقمامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنسبة لتعزيز القدرات الأفريقية في وضع الأطر التشريعية لإدارة البيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنسبة لإذكاء الوعي وبناء القدرات في البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالإدارة السليمة للأسمدة ولا سيما الملوثات العضوية الثابتة ومع اليونسكو، بالنسبة لمساعدة البلدان على إعادة النظر في ما يوجد من اتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات وخطط وبرامج عمل لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية ومع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنسبة لبناء القدرات الأفريقية في مجال احتساب التكاليف المترتبة عن الأضرار التي تلحق بالبيئة ومع الموئل بالنسبة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالزخم المتواصل ابتداء من تقديم الإغاثة وصولا إلى تحقيق التنمية وكذلك بالنسبة لمشروع توريد المياه إلى المناطق الحضرية في أفريقيا.

١٠٥ - وواصل برنامج البيئة التعاون مع البرنامج الإنمائي في تنفيذ مشاريع مولها مرفق البيئة العالمية وفي ترشيد تنسيق برامج منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وشارك برنامج البيئة على نحو نشط في العديد من البلدان الأفريقية في إعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية حيث أدلى بتعليقاته ونصائحه لتعزيز برنامج كل بلد ولا سيما فيما يتعلق بإدراج موضوعي البيئة والتنمية المستدامة في جدول أعمال البرامج القطرية.

١٠٦ - وواصلت لجنة الأعاصير الاستوائية لجنوب غرب المحيط الهندي، التي هي فريق عامل تابع للرابطة الإقليمية الأفريقية التابعة لمنظمة الأرصاد العالمية، مساهمتها في تحقيق أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وتشمل أنشطة هذه اللجنة تعزيز وتحسين نظم الإنذار المتعلقة بالأعاصير الاستوائية وما يتصل بها من خدمات الأرصاد الجوية. وبذل الجهود للتقليل من الخسائر في الأرواح ومن الأضرار الناجمة عن الأعاصير الاستوائية في بلدان جنوبي وشرقي أفريقيا الثلاثة عشر المتأثرة بتلك الأعاصير والأعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تزويد اللجنة بالدعم التقني والعلمي والمالي. ووجه اهتمام خاص إلى تطبيق النتائج المتوصل إليها في البحوث.

١٠٧ - ويرمي برنامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المتعلق بتزويد الجمهور بالخدمات المتعلقة بالأحوال الجوية، إلى مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة على بناء قدراتها في مجال تزويد الجمهور بخدمات فعالة بشأن الأحوال الجوية، وذلك دعما لسلامة الأرواح وحماية للممتلكات ومساهمة في الأعمال التي تقوم بها تلك المنظمة من أجل تحقيق أهداف العقد. وتحقيقا لهذا الغرض ركز بوجه خاص على الأنشطة التدريبية. ونظمت في أفريقيا حلقات للتدريب التقني على استخدام النظام العالمي لمعالجة البيانات والنظام العالمي لتنبؤات المناطق وإبلاغ الجمهور بالتنبؤات المتعلقة بالأحوال الجوية. والهدف من تلك الحلقات هو تحديث وتوسيع معارف المشاركين فيها بشأن المنتجات الرقمية الأرصادية لضمان تطبيقها على النحو الأمثل في مجالي الطيران وتزويد الجمهور بخدمات الإنذار وبالتنبؤات المتعلقة بالأحوال الجوية.

٤ - إقامة الشراكات مع أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٠٨ - يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصا لتعزيز إمكانات البلدان الأفريقية في عدة قطاعات إنمائية كالزراعة والصناعة والعلم والتكنولوجيا. واضطلع كل من مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ببضعة أنشطة في هذا الصدد.

١٠٩ - ونظم مكتب المنسق الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الحكومة اليابانية والتحالف العالمي من أجل أفريقيا مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بتنمية أفريقيا الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بهدف تعزيز وتوسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشدد خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر على ضرورة دعم الحكم السليم وتنمية القطاع الخاص. ومتابعة لخطة العمل التي اعتمدها ذلك

المؤتمر، ينظم البرنامج الإنمائي ومكتب المنسق الخاص، بالتعاون مع حكومتي اليابان وماليزيا منتدى الأعمال التجارية الآسيوي والأفريقي ومنتدى الأعمال التجارية الآسيوي الأفريقي الثالث في كوالالمبور لبحث سبل ووسائل زيادة التعاون في مجالي التجارة والاستثمار. ومن المزمع أن ينشأ في هذه السنة في كوالالمبور مركز لتشجيع الاستثمارات والتكنولوجيا بين آسيا وأفريقيا لاجتذاب مزيد من الاستثمارات إلى أفريقيا بفضل ما لآسيا من خبرات في مجال الاستثمار، وستقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإنشاء هذا المركز الذي ستموله اليابان في مرحلة أولى بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٨٥٠ دولار وسيقدم له تمويل سنوي إضافي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدره ٠٠٠ ٣٠٠ دولار.

١١٠ - وبالاشتراك مع حكمة جمهورية كوريا، نظم مكتب المنسق الخاص أيضا، في سول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، المنتدى الآسيوي الأفريقي لتشجيع الصادرات. وحضر المنتدى ٢٢ دولة أفريقية و ٩ دول آسيوية ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والاستثمار. وقد مكن هذا المنتدى ممثلي الدول الأفريقية من اعتماد تدابير مناسبة لتشجيع الصادرات واطلاع القطاع الخاص والمستثمرين والبلدان الآسيوية والمستثمرين من تلك البلدان، على فرص التجارة والاستثمار في أفريقيا بما في ذلك فرص إقامة المشاريع المشتركة. ويتيح المنتدى الفرصة لإقامة شبكات من المؤسسات في البلدان الأفريقية والآسيوية بغية بناء قدرات البلدان الأفريقية على الترويج للصادرات وتحسين درايتها في مسائل هامة من قبيل تحسين نوعية الصادرات وتوحيد المقاييس والتعبئة.

ثالثا - تنفيذ المبادرة الخاصة: التنسيق على المستويات القطري ودون الإقليمي والإقليمي

١١١ - تمس الحاجة بوجه خاص إلى تعزيز التعاون والتنسيق في أفريقيا التي توسعت فيها على المستويين الوطني والإقليمي بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة. وقد جعل هذا التوسع الحكومات الأفريقية تولي اهتماما كبيرا لتفهم النمط العام للتفاعل بين تلك المؤسسات على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

على المستوى القطري

١١٢ - اتخذت منظومة الأمم المتحدة مبادرات شتى ترمي إلى تعزيز التنسيق فيما بين مؤسساتها على المستوى القطري وتعزيز أنشطة التفاعل. ويضطلع نظام المنسقين المقيمين بدور حاسم في هذا الجهد ولا سيما في مواءمة عمل البرنامج ووضع الوصلات اللازمة فيما بين مختلف الصكوك، كالتقييم القطري المشترك وإطار التعاون القطري، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، ومذكرة البنك الدولي للتقييم القطري، وإطار التنمية الشامل الذي لم يوضع إلا مؤخرا. وقد ثبتت فائدة ندوات المعتكفات التي نظمت للأفرقة القطرية في العديد من البلدان الأفريقية في سياق المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا.

١١٣ - وأحرز تقدم في التنسيق على المستوى القطري ولا سيما في مجموعات المبادرة الخاصة حيث كانت الوكالات الرائدة سباقة في حفز جانب التنفيذ. وينطبق هذا الحال على التعليم، بالنسبة لليونسكو والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى السكان، بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعلى التجارة، بالنسبة للأونكتاد الذي وضع بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، إطارا متكاملا لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لفائدة أقل البلدان الأفريقية نموا. ويتعاون الأونكتاد أيضا مع برنامج الأمم المحدة الإنمائي في مساعدة البلدان الأفريقية في ترويج التجارة وفي إجراء المفاوضات. وبالمثل، تقوم منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدور رائد في مجال التخفيف من حدة الفقر، عن طريق النهوض بالقطاع غير الرسمي، وتوفير فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، شرع البرنامج الإنمائي واللجنة الاقتصادية، في عقد سلسلة اجتماعات سنوية للمنتدى الأفريقي المعني بشؤون الحكم وتتيح محفلا لممثلي الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشركائهم الخارجيين لتبادل المعلومات بشأن حالة شؤون الحكم في أفريقيا. وكجزء لا يتجزأ من تلك العملية، يتوقع أن تؤدي قواعد البيانات الشاملة وتحليلات أنشطة شؤون الحكم المشتركة بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى تعزيز القدرة الذاتية للبلدان على التنسيق، وأن تؤدي إلى تحقيق الاستدامة.

على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي

١١٤ - تساعد المبادرة الخاصة على إيجاد الوصلة البينية الضرورية بين عمل منظومة الأمم المتحدة وسائر المبادرات المتعلقة بأفريقيا مثل مؤتمر طوكيو الثاني. وتوفر منهاج لتبادل الخبرات، من خلال أنشطة مثل منتدى شؤون الحكم في أفريقيا والاجتماعات دون الإقليمية بشأن الصحة والتعليم، مما يفضي إلى الأخذ بأفضل الممارسات وإذكاء الوعي بضرورة تحسين تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين.

١١٥ - وطلبت لجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية والتخطيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، في اجتماعها الأول الذي عـُقد في أديس أبابا في نيسان/أبريل ١٩٩٨، إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعد تقريرا عن التنسيق والتعاون بين منظمات الأمم المتحدة العاملة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي في أفريقيا، من أجل عرضه على المؤتمر في دورتها لعام ١٩٩٩. وتشير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تقريرها التمهيدي، إلى عدة اتجاهات وعوامل تدعو إلى زيادة التعاون والتنسيق. وأول هذه العوامل هي احتواء برنامج التنمية لعدة مسائل تتجاوز في مداها الحدود القطرية وتتطلب أكثر فأكثر تبني النـُهج دون الإقليمية أو الإقليمية. ويكمن العامل الثاني في أن المانحين يلحون في طلب تعزيز التعاون والتنسيق كوسيلة لتبيان مدى فعالية موارد المعونة، سواء كانت هذه الموارد مرصودة لبرامج وطنية أو دون إقليمية أو إقليمية. ويتمثل العامل الثالث في أنه كلما أضفت منظمات الأمم المتحدة على أنشطتها صبغة لا مركزية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، أصبحت زيادة التنسيق والتعاون أمرا هاما لتجنب الازدواج وتقليص التداخل وتعزيز التفاعل، وبالتالي زيادة أثر الجهد الجماعي. وأخيرا، تحرص الدول الأعضاء في المنطقة على رصد التقدم في تنفيذ برامج الوكالات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي مثلما تحرص على امتلاك البرامج على الصعيد الوطني.

١١٦ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، تستهدف المراكز الإنمائية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية. بيد أن جهودها محدودة بسبب انعدام آلية تنسيق عامة من شأنها أن تسمح للوكالات بالتفاعل على أساس دوري ومستمر وبتكوين رؤية طويلة الأمد بشأن قضايا المنطقة. ويعد تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد دون الإقليمي تحديا كبيرا لوكالات الأمم المتحدة في أفريقيا. وتكون الحاجة أشد إلى التنسيق المبرمج في المجالات التي تتجاوز آثارها الحدود بشكل ملحوظ كالنقل وبعض المسائل الصحية والاجتماعية، ومسائل التكامل التجاري والإقليمي. وتشمل التدابير التي من شأنها تحسين التعاون على الصعيد دون الإقليمي إعداد حصر منفصل لطبيعة ونطاق البرامج دون الإقليمية المشتركة بين البلدان التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، وإنجاز دراسة شاملة لأوجه التكامل في الأنشطة البرنامجية، لتحديد فرص التعاون، وإنشاء آلية لتحسين التنسيق على الصعيد دون الإقليمي دعما للجهود التعاونية.

١١٧ - وعقدت منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا أول اجتماع تنسيقي إقليمي سنوي لها في آذار/ مارس ١٩٩٩ في نيروبي، برئاسة نائبة الأمين العام وحضور ممثلين عن ٢٣ منظمة. وقد عقد الاجتماع استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ لمناقشة مسألة تعزيز التنسيق بين أنشطة المنظومة على الصعيد الإقليمي والتحقق من مدى كفاية التنسيق بين المنظمات بشأن القضايا الأفريقية. واعتبر المشاركون في الاجتماع أن جهودها الجماعية، رغم بعض التنسيق، ليست في مجملها متسقة وأن آليات التنسيق الموجودة ليست فعالة. وأبرزوا الحاجة إلى تحسين التساوق والتفاعل في عمل منظمات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. ولاحظوا أيضا ضعف التنسيق على الصعيد دون الإقليمي وضرورة إنشاء آليات ملائمة واتخاذ تدابير مناسبة كفيلة بتحقيق التنسيق والتساوق على نحو فعال في هذا المجال. واعتبروا التنسيق والتساوق عاملين حاسمين في سياق الاتجاه نحو التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي في أفريقيا.

١١٨ - وأقر الاجتماع الإقليمي: (أ) أن المبادرة الخاصة يمكن أن تشكل مؤقتا آلية تنسيق ملائمة لعمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، مما سيتطلب استعراضا لنطاق المبادرة من حيث الأولويات المستوفاة، وإذا اقتضى الأمر توسيع ذلك النطاق عن طريق تكييف المجموعات لتشمل المجالات الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة، (ب) أن هناك ضرورة لتحديد الأهداف والأولويات لتكوين رؤية إنمائية مشتركة من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية، (ج) أنه ينبغي إنشاء آلية لرصد الأداء لتقييم إلى أي حد تم بلوغ الأهداف المرسومة، (د) أنه ينبغي لرئيسي اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية أن يقوما بإعداد مقترح عن المجموعات التي تم تعديلها في إطار المبادرة لتشمل أنشطة منظمات الأمم المتحدة الرئيسية. ويجري العمل لتقديم هذا المقترح في موعد غايته ثلاثة شهور من بدء الاجتماع.

رابعا - التدابير المتخذة استجابة لتوصيات اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين

١١٩ - منذ الشروع في تنفيذ المبادرة الخاصة، بذلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جهودا للتعاون في مجموعة من المجالات والمسائل الموضوعية. ونظرا للتقدم الملحوظ الذي أحرز في تنفيذ المبادرة في عدد من المجالات ذات الأولوية، فإنه يلزم تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وسيؤدي هذا بدوره إلى الإسراع بتنفيذ برامج المبادرة التي لا زالت متعثرة ويسهل رصد التقدم الشامل وإبلاغ الهيئات الحكومية الدولية.

١٢٠ - ومنذ أن نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تنفيذ المبادرة الخاصة في دورتها الثامنة والثلاثين، جدد الأمين العام التزامه بالمبادرة في بيان مفتوح تم تعميمه على نطاق المنظومة بأكملها وفي أوساط المانحين. وقد دعا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، إلى العمل من أجل هدف واحد هو زيادة أثر دعمها المشترك لتنمية أفريقيا إلى أقصى الحدود الممكنة. وقد اجتمعت اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية عدة مرات لتكثيف تنفيذ المبادرة. وسيستعرض التقدم فيما يتعلق بإدارة شؤون الحكم، والتعليم، والصحة، واستئصال الفقر، والتجارة، وستقدم الإرشادات، أثناء الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية، للإسراع بالتنفيذ الشامل، بما في ذلك التدابير الخاصة لزيادة تعبئة الموارد.

١٢١ - وفيما يتعلق بالتوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين، أعد مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بالاشتراك مع أمانة المبادرة الخاصة مصفوفة تبين توصيات اللجنة والتدابير المقترحة والمنظمات المسؤولة عن اتخاذ هذه التدابير. وقد أرسلت هذه المصفوفة إلى جميع مراكز تنسيق المبادرة الخاصة لاتخاذ الإجراءات بشأنها (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير).

١٢٢ - وأوصت اللجنة، في دورتها الثامنة والثلاثين، بوضع مؤشرات للأداء من أجل رصد الإنجازات في مجالات المبادرة الخاصة ذات الأولوية. وقد أعد مكتب المنسق الخاص، بالتعاون مع أمانة المبادرة الخاصة وبدعم تقني من الشعبة الإحصائية وشعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مشروع قائمة لمؤشرات الأداء التي تم انتقاؤها والتي يمكن استخدامها لهذا الغرض. وقد تم إيراد هذه القائمة في المرفق الرابع لهذا التقرير لتنظر فيها اللجنة. وقد استفاد المكتب، عند انتقائه لمؤشرات الأداء، من مدخلات وتعليقات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

١٢٣ - وقد شملت عملية انتقاء المؤشرات مجالات شؤون الحكم، وتكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والتعليم، والصحة، والسكان والقضايا المتعلقة بنوع الجنس، والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، وتعبئة الموارد، والمياه، والأمن الغذائي، والفقر والديون. وستقوم الوكالات الرائدة بجمع البيانات الخاصة بالبلدان المحددة في كل برنامج على حدة. وستشكل منظمات الأمم المتحدة الواردة في المرفق الرابع مصادر إحصائية لوضع المؤشرات، وسيشرع في رصد التقدم في عام ١٩٩٤، أي عامين قبل بدء المبادرة الخاصة. ولكن ينبغي الإشارة إلى أنه من المحتمل ألا تكون التطورات في معظم تلك المؤشرات كبيرة في فترة

قصيرة. ولذلك فقد يلزم أن تقوم الوكالات الرائدة بتحديد معايير ومقاييس إضافية لرصد التقدم سنويا في تنفيذ المسائل ذات الأولوية.

١٢٤ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة التي تدعو الوكالات الرائدة إلى وضع إطار استراتيجي مشترك للعمل، في مجالاتها الخاصة، ينبغي الإشارة إلى التحسن الكبير الذي شهده التعاون على مستوى المجموعات المشكلة للمجالات ذات الأولوية. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بمجالات شؤون الحكم، وتكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والتعليم، والصحة، والمياه، والسكان، والقضايا المتعلقة بنوع الجنس. ورغم أنه يلزم وضع استراتيجيات تنفيذ رسمية، فإن الأنشطة في تلك المجالات يجري الاضطلاع بها على النحو المبين في الفرع الثاني من هذا التقرير.

١٢٥ - ودعت اللجنة إلى تعزيز أمانة المبادرة الخاصة. وينبغي الإشارة إلى أنه تم تعزيز مراكز تنسيق المبادرة الخاصة في مختلف مؤسسات الأمم المتحدة كخطوة أولى. وجرى تعزيز التعاون بين الأمانة ومكتب المنسق الخاص بوضع ترتيبات للعمل. واتفقت الأمانة والمكتب على إعداد تقارير مرحلية بشأن المبادرة الخاصة والبرنامج الجديد لعرضها على الهيئات الحكومية الدولية، وعلى تبادل المعلومات وبرامج العمل وعقد الاجتماعات المشتركة.

١٢٦ - وفي إطار الترتيبات التنظيمية الداخلية لمكتب المنسق الخاص، تم تشكيل مجموعة للمبادرة الخاصة أسندت إليها مهمة محددة تتمثل في الإدماج الكامل لأنشطة المبادرة الخاصة في المضمون التنفيذي للبرنامج الجديد ومتابعة ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا (A/52/871-S/1998/318) وبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر طوكيو الثاني والذي تحمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق الخاص مسؤولية تنفيذه. وأبلغت اللجنة من قبل، فإن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا قد ألغيت وحلت محلها اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية على مستوى أرفع. وتم إنشاء وحدة للمبادرة الخاصة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا داخل مكتب الأمين التنفيذي ويجري الآن تعزيزها.

١٢٧ - وفي إطار إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وعلى ضوء التنقيحات التي أجريت على البرنامج ٦ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، تم توضيح دور مكتب المنسق الخاص وتعزيزه. ويركز مكتب المنسق الخاص أساسا على الدعوة إلى تحقيق التنمية في أفريقيا وتقديم الدعم الفني للتظاهرات السياسية العالمية بشأن أفريقيا والقيام بالأنشطة الحفازة. وهو مطالب أيضا بدعم مكتب نائبة الأمين العام في المجالات الخاصة حسب الاقتضاء. وقد كان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمسؤول أيضا عن الدعوة إلى انعقاد اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حريصا بصورة خاصة على ضمان تجنب التداخل والازدواج مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما أوضح، على مستوى الرتب العليا، العلاقة بين المبادرة الخاصة والبرنامج الجديد، تمشيا مع التوصية التي أصدرتها اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين.

١٢٨ - و تولي منظومة الأمم المتحدة أهمية خاصة لتكثيف الجهود من أجل وضع خطة رصينة لزيادة تعبئة الموارد وفق التوصية التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين. وسيقدم الاجتماع القادم للجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية تقريرا عن الإجراءات المحددة فيما يتعلق بتعبئة الموارد (انظر الفرع الثاني - ياء أعلاه). وعلاوة على ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه، في إطار متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أفريقيا (A/52/871-S/1998/318) وكجزء من دعوته العالمية لتحقيق التنمية بأفريقيا، التقى الأمين العام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مع وزراء خارجية البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتأكيد على ضرورة زيادة الدعم المالي للبلدان الأفريقية قصد الإسراع بعملية التنمية. وشدد الأمين العام على خمس مسائل أساسية يأمل في أن تحقق البلدان المانحة تقدما كبيرا بشأنها وهي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة تخفيف عبء الديون، والاستثمارات المباشرة الأجنبية، والوصول إلى الأسواق. وكان رد فعل البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مشجعا للغاية. ومن المتوقع عقد اجتماع مماثل في خريف عام ١٩٩٩.

١٢٩ - وأخيرا، ينبغي التذكير بأن لجنة البرنامج والتنسيق، حينما اعتمدت في عام ١٩٩١، لأول مرة، البرنامج المعنون "أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية" (البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧)، أكدت بوضوح في الاستراتيجية الشاملة للبرنامج أن خطة العمل على نطاق المنظومة التي طلبت إلى الأمين العام إعدادها في دورتها الثلاثين، ستشكل بمجرد اعتمادها أساسا للتنسيق على نطاق المنظومة خلال الفترة المشمولة بالخطة المتوسطة الأجل[٢].

١٣٠ - ولقد استبدلت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها السابعة والثلاثين، خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، التي اعتمدت في عام ١٩٩٢ ونقحت في عام ١٩٩٤، بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا. وكانت النتيجة المباشرة لذلك أن هذه الأخيرة ورثت عن سابقتها الخاصية الأساسية وهي أن تكون أداة لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. وبعد أربع سنوات من بدء تنفيذها، أصبح من المعترف به الآن أن المبادرة الخاصة آلية ملائمة لتنسيق برامج الأمم المتحدة بشأن أفريقيا. وقد يلزم، في ضوء نتائج اجتماع نيروبي الذي انعقد في آذار/ مارس ١٩٩٩ (انظر الفقرة ١١٨ أعلاه)، أن تقوم المبادرة الخاصة بدور آلية التنسيق على الوجه الكامل وذلك لاستعراض المجالات القائمة ذات الأولوية وإدراج مجالات وموارد جديدة أخرى. وتأمل اللجنة بحث سبل ووسائل تعزيز الوظائف التنسيقية للمبادرة الخاصة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٦.

(٢) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/45/6/Rev.1)، المجلد الأول، البرنامج الرئيسي الثالث، الفقرة ٤٥-١٤.

المرفق الأول

برنامج التنويع الاقتصادي في أفريقيا

(مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد)

١ - يستلزم نجاح التنويع الاقتصادي في أفريقيا استراتيجية محكمة التصميم تشمل استيعاب الإمكانيات الموجودة؛ وتحديد العوائق ذات الأولوية التي يلزم التصدي لها؛ وإعداد برنامج يتناول تلك العوائق بالتسلسل والتركيز الملائمين. ويكتسي تمويل التنويع أهمية قصوى ويمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية إذا توفر الأساس المتين لاستخدام الأموال. وتطرح هذه المذكرة العناصر الأساسية لاستراتيجية التنويع من جانب البلدان الأفريقية بدعم من المجتمع الدولي في ضوء تلك الاعتبارات.

أولا - الإطـــار

٢ - بالرغم من إمكانية ذكر روايات نجاح فردية للتنويع الرأسي والأفقي، فإن أغلبية الاقتصادات الأفريقية تقوم على عدد صغير من السلع الأساسية الأولية الزراعية أو المعدنية، التي كثيرا ما تُصدر في أشكال غير مجهزة، بسبب ما تدره من عائدات كبيرة من العملة الأجنبية. وتواجه تلك السلع عامة المشاكل المعروفة جيدا المتمثلة في النمو البطيء نسبيا في الطلب عليها، والمنافسة الشديدة من الموردين الأكفاء (أو المدعومين)، والأسعار المتدهورة والشديدة التقلب في الأسواق العالمية، ولا سيما تعاظم التركيز على جانب الشراء في السنوات الأخيرة في حين تحرر البلدان المصدرة نظمها التجارية. وفي ظل هذه الظروف، إذا لم تبذل البلدان الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية جهودا واعية، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي، فسيتعذر على قطاع السلع الأساسية أن يضطلع بدوره المتمثل في توليد عائدات من العملة الأجنبية وتحقيق المدخرات المحلية الضرورية لنمو تلك الاقتصادات وتحولها. ولكل من الحكومات وقطاع المشاريع جزء يجب الاضطلاع به من تلك الجهود، كما أن للمجتمع المدني والمؤسسات المدنية دورا تيسيريا حيويا يتسنى الاضطلاع به[أ].

٣ - والتنويع ليس غاية بحد ذاته، بل مجرد وسيلة من وسائل التنمية. ونظرا إلى الحاجة الماسة إلى جعل ذلك التنويع يرتبط بأهداف التنمية والتخفيف من حدة الفقر، فلا بد للسياسات والتدابير أن تحدد فوائد سيناريوهات التنويع البديلة على المستوى القطاعي، من حيث ما يمكن استبقاؤه من القيمة المضافة وتوليد الروابط الإيجابية. وتكمن عناصر النجاح الهامة في اتساق السياسات والتدابير على المستويين القطاعي - الكلي والجزئي فضلا عن الشفافية والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في وضع السياسات.

٤ - والأساس الذي لا بد أن تقوم عليه سياسات الحكومة وطبيعتها يتوقف على التطلعات الإنمائية الشاملة لكل بلد وبرنامجه. ومع العولمة وتحرير الاقتصاد، يجري إعادة تشكيل الأسواق العالمية للسلع

الأساسية بحيث تصبح أكثر تعقدا. ولا يستلزم ذلك فقط مراجعة المؤسسات لاستراتيجياتها في مجال الأعمال بل له كذلك أثر في السياسات الحكومية. ومن أجل الاندماج على نحو فعال في نظام تجاري عالمي محرر، والاستفادة منه تماما، لا بد للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية التي هي على حافة التهميش أن تنظر إلى ما وراء القضاء على الحواجز التجارية في أسواقها التصديرية. وعليها أن تسد "فجوة الربط" وتحسن من قدرات العرض لديها إضافة إلى حسن توقيت استجابتها لفرص السوق الجديدة والناشئة ومرونة تلك الاستجابة.

٥ - والشرط الأول لاستراتيجية التنويع على الصعيد القطري هو وجود بيئة للاقتصاد الكلي داعمة فضلا عن التغلب على مشاكل الهياكل الأساسية مثل النقل والتخزين والحواجز السوقية الأخرى. على أن هذه المذكرة، لا تتطرق إلى بحث هذه الجوانب الحيوية، لكنها تركز على ما يجب القيام به على المستوى القطاعي. فعلى الحكومات الأفريقية أن تحدد المجالات العامة التي تكمن فيها الميزة النسبية للبلد، بالنظر إلى قاعدتها الاقتصادية، وأن تصمم السياسات والتدابير الملائمة التي تدعم قطاع المشاريع وتوفر بيئة تمكينية له. وسيتعين على منظمي المشاريع من جهتهم أن يحددوا الفرص الفعلية المتاحة لنجاح التنويع والتصدير، وتقييم هذه الفرص واعتماد الاستراتيجيات المطلوبة للاستفادة منها. وترد فيما يلي استراتيجية في هذا السياق.

ثانيا - النهج

٦ - يقتصر النهج المجمل في هذه المذكرة على هدف زيادة القيمة المضافة المستبقاة المتحققة من إنتاج السلع الأساسية وتصديرها. وفي ضوء حالة السوق العالمية حيث توجد إمدادات وفيرة من معظم السلع الأساسية التقليدية، فإنه يجب التشديد على المزيد من التجهيز للسلع الأساسية (التنويع الرأسي) والدخول في منتجات ذات جودة وقيمة مضافة عاليتين (التنويع الأفقي).

ألف - إعداد الخلفية على المستوى القطاعي

٧ - ينبغي، كخطوة أولى لتنويع الاقتصادات الأفريقية، إعداد سلسلات من النبذات القطاعية. وهذه النبذات، التي تركز على المنتجات التي تهم تلك البلدان تحدد: (أ) ظروف العرض بالنسبة للمواد الخام لا سيما النوعية والمعايير والكمية/الحجم الحرج، والتكلفة/الإنتاجية، والاستمرارية، وتنظيم الإنتاج والتجارة، والمصنع/أحوال الصحة الحيوانية، ومقارنة ظروف وتكاليف الاستثمار مع البلدان المنتجة الأخرى؛ (ب) الأسواق الأجنبية الرئيسية للمنتجات المجهزة، ونمو الطلب عليها وظروف الوصول إلى الأسواق؛ (ج) الأسعار والاتجاهات، ومتطلبات النوعية والمواصفات للمنتجات المجهزة؛ (د) هياكل السوق، ومتطلبات التسويق، وأهم المنافسين والشركات العاملة في مجال الإنتاج والتجارة العالميين؛ (هـ) مستلزمات الإنتاج، بما في ذلك المهارات والتكنولوجيات ورأس المال والآلات والمصادر الممكنة، والإمدادات المطلوبة من المرافق العامة، وظروف التشغيل والتمويل في البلد المنتج؛ والأمثلة النموذجية لتكلفة الإنتاج/حجم القدرة؛ تكلفة/قدرة

الاستثمار؛ (و) الشركاء المحتملون، بما في ذلك مصادر المعلومات عن الشركاء المحتملين، ومرافق التوفيق بين الشركاء، وشبكات التعاقد من الباطن ومؤسسات التمويل؛ و (ز) المصادر الممكنة للمساعدة التقنية والمالية وبالخبراء الاستشاريين المتخصصين لترقية الأساليب المتبعة لدى المنتجين المحليين ومنتجاتهم وتكنولوجياتهم.

٨ - وسيحدد هذا التحليل أيضا مكان وأسباب حدوث الأرباح العالية (مثلا بسبب هياكل السوق الاحتكارية أو عوامل الموقع، أو لأسباب تكنولوجية) حتى يمكن إجراء تقييم واقعي لإمكانية دخول تلك الميادين وتحقيق البلدان المنتجة للقيمة المضافة العالية.

٩ - ونظرا إلى تعقد المسائل وإلى أن تلك النبذات سوف تستخدمها عدة بلدان، فمن الأفضل أن يوكل تنسيقها والإشراف عليها إلى منظمة دولية.

باء - العمل التحضيري من جانب الحكومات الأفريقية

١٠ - ينبغي للحكومات الأفريقية، كخطوة أولى، أن تقوم بتقييم قاعدة الموارد المادية والبشرية فضلا عن قدرتها الفعلية والمحتملة على الإمداد. وسيعطي ذلك بيانا بالقطاعات التي سيركز عليها البلد.

١١ - وعلى هذا الأساس، وعلى ضوء سلاسل السلع الأساسية العالمية لكل قطاع من تلك القطاعات مثلما ورد في النبذات الوارد وصفها آنفا، هناك حاجة إلى تقييم القيمة المضافة المتوقعة المستبقاة من الإنتاج الموسع والتجارة الدولية، إضافة إلى الفوائد المباشرة وغير المباشرة المتوقعة. ويكمن الهدف في تحديد أفضل مدخل إلى سلسلة الإنتاج والسلع الأساسية العالمية.

١٢ - وهناك حاجة أيضا إلى تفهم أهمية حواجز الدخول القطاعية لكلا المنشأين الدولي والمحلي، وسبل تجاوز تلك الحواجز. وبعض الحواجز المتوقع أن تكون ذات أهمية هي هياكل للسوق المحلية والسوق الدولية؛ والتكاليف، بما في ذلك تكاليف المدخلات المستوردة وتكاليف النقل؛ والاحتياجات من المهارات لإنشاء مراقبة النوعية لقنوات التسويق وبالخصوص للمنتجات غير التقليدية؛ وكفاءة تصريف المسؤوليات الحكومية التنظيمية والجبائية؛ والجوانب القانونية والمؤسسية كتلك التي تحد من الاستثمار الخارجي أو الحصول على الائتمانات؛ وتنظيم الشركات الموجهة نحو التصدير.

١٣ - سيؤدي ذلك إلى تصميم مجموعات سياسة ترمي إلى زيادة القدرات المادية والبشرية، وتأخذ في الاعتبار المتطلبات الإدارية لتلك المجموعات، وشواغل الاستدامة المتصلة بالإنتاج الموسع، والإطار الاجتماعي والبشري للسياسات المتصلة بالتجارة الدولية والتدابير التكميلية. وسيشكل كذلك توليد التمويل المحلي واستخدامه على النحو الأمثل لأغراض التنمية المعتمدة على السلع الأساسية جزءا من تلك المجموعات.

١٤ - غير أنه من الواضح، حتى قبل التقييم المفصل للحاجات أن بعض المجالات، لا سيما وصول المشاريع إلى المعلومات واستخدامها، بما فيها المعلومات المتعلقة بمتطلبات الجودة تستلزم إجراء فوريا.

جيم - المتابعة

١٥ - ستؤدي المرحلة الأولية إلى إعداد مشاريع خاصة ببلدان وقطاعات بعينها في البلدان المهتمة بذلك، تغطي تحسين قدرة العرض، بما فيها القدرة على التسويق وتحسين النوعية، فضلا عن التدريب، لا سيما من أجل الإنتاج الجيد، وتحسين التقدم التكنولوجي، ومتابعة تطورات السوق. وينبغي التشديد على أن هدف الحكومات لا ينبغي أن يكون "التقاط الفائزين" بل زيادة قدرة المشاريع على أن تنجح في دخول ميادين جديدة، وتحسين فعالية المؤسسات في مساعدتها على القيام بذلك. ونظرا إلى التجارب السابقة المتعلقة بالمبادرات الدولية بشأن التنويع الأفريقي، يمكن توقع أن يوفر هذا النهج والمرحلة التحضيرية قاعدة أفضل وأكثر موضوعية لتوليد الدعم المالي والتقني، وتمكين منظمي المشاريع من إغلاق فجوة الربط القائمة بينهم وبين الأسواق العالمية. وستمنح مشاركة أوساط المانحين في المرحلة التحضيرية زخما إضافيا لهذه المبادرة.

ثالثا - تقديم الدعم من المجتمع الدولي

١٦ - سيتطلب الأمر أن تتولى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية مسؤوليات هامة في مجالات اختصاصاتها المحددة في إطار برنامج محكم الإعداد ومنسق للتنويع الاقتصادي لأفريقيا. وإذا أريد توفير موارد كافية، يمكن للأونكتاد أن يضطلع بمسؤولية الوكالة الرائدة لتنظيم الأعمال التحضيرية الأساسية والاضطلاع بها بالتنسيق والتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى. وسيلزم القيام بالمتابعة على الصعيد القطري. وللأونكتاد الولاية الشاملة للإسهام في التنمية والتنويع في البلدان النامية المعتمدة اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الأساسية والتي تواجه تحديات خصوصية في النهوض بتجارتها وتنميتها الاقتصادية. بيد أن تنفيذ برامج تنويع محددة حسب البلد أو القطاع سيتطلب موارد إضافية هامة غير متوافرة لدى الأونكتاد.

الحواشي

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية: دور الحكومات والمشاريع والمؤسسات" TD/B/COM.1/12، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

المرفق الثاني

برنامج التعاون والتكامل الإقليميين: نطاقه ومحتوياته

مذكرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - ازدادت أهمية المؤسسات الإقليمية الأفريقية في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي نتيجة للاعتراف بأن الإقليمية تحتم على أفريقيا المشاركة في عالم معولم بصورة متزايدة.

٢ - وتجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسات في مجال السياسة العامة لدعم عملية التكامل الاقتصادي كما هو مطلوب منها في معاهدة أبوجا. وتقوم الدراسات بتحديد وتحليل العوامل التي تؤثر في التكامل، بما في ذلك الظروف التي تعرقل أو تسهل العملية، لمساعدة الدول الأعضاء على وضع الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات التي ترمي إلى دفع العملية قدما على الصعد القطرية ودون الإقليمية والإقليمية. وتتضمن المواضيع المطروقة ما يلي:

مواءمة وترشيد مؤسسات التكامل الإقليمي: اتباع نهج متدرج

٣ - إن تداخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية العاملة في نفس المناطق دون الإقليمية في أفريقيا هو أحد المشاكل الرئيسية التي تقوض تماسك ووحدة الهدف والعمل في عملية التكامل. وقد أظهرت التجربة أن دمج جماعة اقتصادية إقليمية في جماعة اقتصادية إقليمية أخرى أو إغلاق إحدى الجماعات لصالح جماعة أخرى عملية حساسة من الناحية السياسية وصعبة التنفيذ في حالة عدم وجود تقارب سياسي حول الموضوع. ويمكن أن يكون النهج العملي المتبع في هذه الحالة هو تحقيق المواءمة التدريجية للأدوات التي تعتمد عليها الجماعات في تحرير السوق. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إزالة حالات التناقض والتعارض فيما بينها. وتعتمد الدراسة على هذا النهج، وتهدف الى تحديد التدابير اللازمة والتوصية بها لتعزيز التماسك وتقليل تجزئة السوق والحيز الاقتصادي إلى أدنى حد، وتعزيز حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات داخل نفس المنطقة دون الإقليمية.

تقارب سياسات الاقتصاد الجزئي والكلي بين البلدان: اقتراحات بشأن الإطار المؤسسي لزيادة المواءمة

٤ - تم وضع البرامج الوطنية للتكيف الهيكلي لمساعدة عدد من البلدان في أفريقيا على إعادة التوازن لاقتصاداتها. وتميل هذه البلدان إلى إيلاء اهتمام قليل، إن وجد، بالبعد الإقليمي للسياسات الوطنية. وبينت الدراسة العواقب السلبية للسياسات التي تتبعها البلدان الأعضاء داخل تجمعات التكامل، إذا لم يتم تنسيق هذه السياسات فيما بينها أو لم تكن هذه السياسات منسجمة مع الأهداف المشتركة المتفق عليها. وأوصت الدراسة بالتشجيع على تنسيق السياسات وتقاربها بشكل واسع، لضمان تساوق ووحدة الهدف الذي تريد أن تحققه عملية التكامل الأفريقية.

إجراء دراسات جدوى بشأن إنشاء آليات للتمويل الذاتي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية

٥ - تنطوي عملية التكامل في أفريقيا على تكاليف. ولم يتقدم الاتحاد الأوروبي بدون تمويل مبتكر وكاف ومستمر من خلال مختلف الآليات، بما في ذلك فرض ضرائب انتقائية. وتعتمد الجماعات الاقتصادية الإقليمية اليوم بصفة أساسية على اكتتابات مالية غير كافية وغير موثوقة من الخزائن التي تحمّلها البلدان التي تتألف منها الجماعات أعباء تفوق طاقتها. وتهدف الدراسات الى تحديد المصادر والآليات الكفيلة بجعل تمويل عملية التكامل في أفريقيا في المستقبل موثوقة - على أن يعتمد هذا التمويل بصفة رئيسية على تحصيل الضرائب والحد من التضخم إلى أدنى حد. وبالإضافة إلى تقديم الدعم الى أمانات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تستطيع المصادر التي تم تحديدها المساهمة في تمويل برامج ومشاريع التكامل القائمة والمحتملة. وقد تم استكمال الدراسة التي تناولت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بينما لم تنته بعد الدراسة التي تناولت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي نهاية المطاف، سيتم تغطية جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

آليات التعويض والمعادلة لتعزيز عملية التكامل الاقتصادي (دراسات لحالات إفرادية)

٦ - نتيجة للخطط الموضوعة لتخفيض التعريفات، وهي الخطط المرتبطة بالتحرير الاقتصادي، ستتآكل الإيرادات في كثير من البلدان، رغم أنها ضرورية لتمويل النفقات العامة الملحة. وقد ساهم ذلك جزئيا في عدم رغبة بعض البلدان في تنفيذ برامج تحرير التجارة. وتتناول الدراسة مشكلة الخسائر في الإيرادات والمكاسب غير المتساوية الناشئة عن تنفيذ المخططات التي وضعتها الدول الأعضاء لتحرير التجارة. وتوصلت الدراسة الى وضع خيارات للتعويض عن الخسائر، وآليات للمعادلة بين الإيرادات والخسائر. والهدف النهائي هو تقييم جدوى صناديق المعادلة لأغراض تمويل مشاريع التنمية، لا سيما الهياكل الأساسية لمؤسسات التكامل الإقليمي في أقل البلدان نموا من أجل تعزيز مشاركتها في هذه التجمعات. وسوف يتم إجراء دراسة تتناول بقية الجماعات الاقتصادية الإقليمية على نحو يماثل الدراسة التي أجريت للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

إطار تحليلي لتقييم تكاليف وعائدات التكامل الاقتصادي الإقليمي

٧ - إن المعرفة الواضحة للتكاليف والعائدات الناجمة عن الانتماء الى المجموعات الإقليمية أمر أساسي بالنسبة للبلدان الأعضاء في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية لكي يكون التزامها قويا. ومن شأن الشفافية فيما يتعلق بأرباح وخسائر الأعضاء أن تسهل التقدم السريع. وستتناول دراسات الحالات الإفرادية دون الإقليمية التدابير التي يمكن أن تؤدي في إطار السياسات الوطنية والإقليمية الى تقليل التكاليف الى أدنى حد وزيادة العائدات الموزعة بإنصاف الى أقصى حد. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل حول موضوع تحليل تكاليف وعائدات التكامل الاقتصادي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لإطلاع المشاركين على التقنيات المستعملة في تحليل المسائل ذات الصلة وآثارها على السياسات. وبدأ إجراء دراسة رائدة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا تناولت بوركينا فاصو بوصفها أول دراسة لحالة إفرادية تتناول قطرا معينا. وسوف يتم في المستقبل تناول بلدان أخرى في هذا الاتحاد في المرحلة الأولى. وفيما بعد، ستتناول الدراسات بلدانا في الجماعات الاقتصادية

الإقليمية الأخرى. وسوف تشكل نتائج الدراسات الأساس الذي ستقوم عليه البرامج المرتقبة للمعادلة/التعويض.

تحرير التجارة العالمية، والعولمة، وعملية التكامل الإقليمي في أفريقيا

٨ - نظرا لأن معظم البلدان الأفريقية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، ونظرا لأنه يتوقع أن تصبح قريبا كل هذه البلدان أعضاء في المنظمة، على عملية التكامل في أفريقيا أن تضع في الاعتبار احتياجات النظام التجاري العالمي، لا سيما على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة والعشرين من ترتيبات التكامل الإقليمي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") لعام ١٩٩٤. وهدف هذه الدراسات تحضير البلدان الأفريقية للامتثال لأحكام منظمة التجارة العالمية وهي تواصل متابعة تحقيق أهدافها المتعلقة بالتكامل الإقليمي، وجعل عملياتها تنسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية. وترتبط الدراسة أيضا ببرامج المساعدة المقدمة الى البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك التدريب المقدم لفهم إطار منظمة التجارة العالمية وشروطها فهما أفضل. وبالإضافة الى تقديم الدراسات أفكارا إلى برنامج التدريب، ستؤدي أيضا الى وضع نبذات في مجال السياسة العامة ترمي الى تقديم معلومات عن النظام التجاري العالمي ذات أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا. وقد تم حتى الآن نشر نبذتين تناولتا موضوعين يتعلقان بالسياسة العامة: التكامل الإقليمي في أفريقيا والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ والعولمة وتحرير الأسواق: احتمالات نجاح المنتجات الأفريقية. وينتظر نشر دراستين أخريين حول الاتفاق العام للتجارة في الخدمات وحول قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية للاتفاق العام للتجارة في الخدمات.

توسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تعزيز تحرير التجارة وحركة عوامل الإنتاج وتقارب أوجه التكامل

٩ - أجريت دراسة رائدة استخدم فيها شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي كحالة إفرادية بغية تحديد العوامل الرئيسية لمعرفة مدى سرعة التنفيذ الفعال لتحرير التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية. وعلى أساس الموارد الطبيعية المتوافرة في المنطقة دون الإقليمية، اقترح اتخاذ تدابير لإزالة العقبات التي تعترض تحقيق تكامل أكبر بين الإنتاج والأنشطة الاقتصادية الأخرى. والهدف النهائي هو تحسين قدرة القطاع الإنتاجي على المنافسة وزيادة التجارة دون الإقليمية.

أثر الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وحركة عوامل الإنتاج وأنماط التنمية الإقليمية

١٠ - تعد كفاءة أداء شبكات النقل والاتصالات الوطنية والإقليمية أمرا بالغ الأهمية لتعزيز التجارة والاستثمار في أفريقيا عن طريق تخفيض تكاليف النقل العالية السائدة من أجل تحسين قدرة أفريقيا على المنافسة. وفي اجتماع اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٩، تم مناقشة ورقة معنونة "برامج النقل والاتصالات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: التقدم والصعوبات". وقدمت في هذه الورقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي لديها واحد من أكبر

شبكات النقل المتطورة والمتكاملة، خبرتها للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. وسوف تقدم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خبرتها الناجحة في مجال تجميع الطاقات.

تعزيز المؤسسات الإقليمية من خلال الدعم التقني والاستشاري

١١ - تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بتحليلات لوجوه القوة والضعف المؤسسية لدى أمانات الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، وتقدم المشورة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة لتعزيز قدرة التجمعات الاقتصادية على توقع وإدارة التحديات التي تواجهها في مجال التكامل. وخلال السنتين الماضيتين، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني إلى أمانات أربع جماعات اقتصادية دون إقليمية رئيسية وهي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك صندوق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مركز التنمية دون الإقليمية لأفريقيا الوسطى في طليعة الجهات التي بذلت جهودا لإحياء وإنعاش الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٢ - السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - أجرت بعثة قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقييما هاما للهيكل التنظيمي لأمانة السوق المشتركة، ووضعت في الاعتبار التوقعات الفورية والتوقعات الطويلة المدى لحملة الأسهم الرئيسيين في السوق المشتركة. وفي نهاية الاستعراض المتعمق للأهداف والهيكل التنظيمي والعمليات، اقترحت بعثة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع هيكل تنظيمي قادر على أداء مهمة استراتيجية جديدة. ووافق مجلس وزراء السوق المشتركة فيما بعد على اقتراح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اجتماع معقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

١٣ - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - استجابت بعثة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لطلب مقدم من أجل القيام بدراسة شاملة لولاية أمانة الجماعة الاقتصادية وهيكلها التنظيمي ومهامها. ومن بين السمات الهامة للصيغة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إعادة تشكيل أمانة الجماعة الاقتصادية والصندوق إعادة إنشاء الوحدات القطاعية المجزأة تجزيئا كبيرا لتحويلها إلى أفرقة متماسكة متعددة التخصصات. وأجرت اللجنة أيضا دراسة لتقييم الوظائف من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لإعادة تصنيف الوظائف من الفئة الفنية في أمانة وصندوق الجماعة الاقتصادية. وتم ترشيد وتبسيط جدول الرتب. كما تم وضع استراتيجيات إدارية جديدة للأداء، وخيارات مبتكرة لتعبئة الموارد.

١٤ - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اقتراحا لإنشاء وحدة لتحليل وتنسيق السياسات. ويعتمد الاقتراح على تحليل دور المؤسسات داخل الجماعة الإنمائية. وحدد الاقتراح الأساس المنطقي والخيارات اللازمة لإنشاء وحدة لتحليل السياسات داخل الأمانة، وهيكلها التنظيمي، وموقعها في الوحدة، وطرق عملها، بما في ذلك الطرائق اللازمة لإنشاء الفرق واستخدامها أفضل استخدام ممكن، فضلا عن الشروط المسبقة لبدء الوحدة في أداء عملها بنجاح.

١٥ - وتتضمن خطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين القادمة متابعة تنفيذ الاقتراحات المتعلقة بإعادة التشكيل والتنظيم، والتعاون مع أمانات الجماعات الاقتصادية في مجال تحسين الأداء ومشاريع بناء القدرات. وسوف تخصص أيضا الموارد لاستكمال دراسات تقييم الوظائف التي لم تقيَّم بعد في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وصندوق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٦ - ترشيد المؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - في دورة مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولين عن التنمية والتخطيط في المجال الاقتصادي والاجتماعي، نظر الوزراء في التقرير المتعلق بترشيد المؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: التجديد لتحسين الخدمات، وتضمن التقرير تقييما لقدرات هذه المؤسسات في سياق التوجيه الاستراتيجي الجديد للجنة وقدرتها على تعزيز أثر اللجنة في مجالات مختارة ذات أولوية تتمتع فيها اللجنة بميزة مقارنة. وفي أعقاب مناقشات وتوصيات المؤتمر، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الوقت الراهن بإعادة تحديد علاقاتها بهذه المؤسسات على أساس فعاليتها، وإلى أي مدى تمت برامج هذه المؤسسات بصلة إلى التوجيهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى المؤسسات.

١٧ - والهدف النهائي لهذه العملية هو تحويل وتعزيز المؤسسات الأكثر فعالية إلى مراكز امتياز إقليمية. وعلى الأرجح أن تضم هذه الفئة المركز الإقليمي الأفريقي للتصميم الهندسي والتصنيع، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، والمركز الإقليمي للتدريب في مجال الفضاء الجوي، والمنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شكل شراكة وثيقة مع هذه المراكز لتقديم الخدمات في مجال السياسة العامة والمشورة إلى الدول الأعضاء في ميادين تقنية معقدة. وعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية مثال على ما تقوم به من نشاط في هذا الصدد.

المرفق الثالث

جدول التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين وإجراءات المتابعة المقترحة

يقوم برصدها على نحو مشترك مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا والمبادرة الخاصة

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات
١ - ترى لجنة البرنامج والتنسيق أن النتائج التي تم إحرازها حتى الآن مهمة وحققت بعض التقدم مقارنة بالحالة السابقة. ومع ذلك، فإنها غير كافية بالنظر إلى عدد البلدان والمجالات المحدودة المشمولة حتى الآن.	تشكيل فريق عامل تقني وتعجيل تنفيذ خطط العمل التعليمية في الـ ١٦ بلدا، التي يكون معدل القيد في المدارس الابتدائية منخفضا فيها، وتقديم تقرير عن النتائج الملموسة.	البنك الدولي/اليونسكو/اليونيسيف
	رصد تنفيذ أنشطة المتابعة للمنتديات المعنية بشؤون الحكم في أفريقيا في ٢٤ بلدا مشاركا وتقديم تقرير عن النتائج.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
	تشكيل فريق عامل تقني وتعجيل صياغة وتنفيذ خطط العمل لإصلاح القطاع الصحي من أجل تقديم خدمات صحية أفضل في ١٥ بلدا.	منظمة الصحة العالمية/البنك الدولي/ اليونيسيف/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	رصد الأنشطة المضطلع بها في مجالات أخرى ذات أولوية وفي أكبر عدد ممكن من البلدان وتقديم تقارير عنها:	المبادرة الخاصة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم
	- التأكد من الممثل المقيم بشأن تنفيذ عناصر المبادرة الخاصة الواردة في الاتفاق؛	المبادرة الخاصة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم
	- التأكد من الممثل المقيم/المنسق المقيم بشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ خطط عمل ندوات المعتكفات (إثيوبيا، وتشاد، وتوغو، وغانا، وموزامبيق)؛	المبادرة الخاصة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم
	- الحصول على معلومات معينة ومستمرة بشأن أنشطة المجموعات.	المبادرة الخاصة/منظومة الأمم المتحدة مجموعات مراكز التنسيق
	إعداد جدول للأنشطة الجارية المتعلقة بالمبادرة الخاصة على الصعيد القطري.	المبادرة الخاصة
	تنظيم ندوات معتكفات قطرية تتناول المبادرات الخاصة في بلدان أخرى.	المبادرة الخاصة/المنسق المقيم/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات
٢ - يطلب من لجنة التنسيق الإدارية أن تكثف جهودها لتعبئة القدرات التحليلية وإمكانيات منظومة الأمم المتحدة تعبئة كاملة في خدمة المبادرة الخاصة من أجل تحقيق التغطية لأقصى عدد من البلدان ومجالات الأنشطة	توجيه نظر وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورئيسي، اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى هذه التوصية.	المبادرة الخاصة/مكتب المنسق الخاص
٣ - ينبغي أن يُطلب من مختلف الوكالات الرائدة، أن تضع، كل منها في مجالها، إطارا استراتيجيا مشتركا للعمل من أجل تحليل وإبراز المشاكل، وتحديد الأهداف، وتوضيح مساهمة كل منظمة، وبيان الموارد اللازمة، وتحديد نقاط مرجعية بما في ذلك مؤشرات الأداء على أن تقوم اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بتنسيق هذا العمل	وضع وتنفيذ أطر استراتيجية مشتركة للعمل في مختلف المجموعات، مع التأكيد على المحتويات من حيث العناصر التي ذكرتها لجنة البرنامج والتنسيق. القيام حيثما يكون ذلك ملائما، بإدراج مهمة استعراض أو استكمال أو إعداد إطار عمل استراتيجي مشترك ضمن اختصاص الفريق العامل التقني المرتقب (التجارة، والفقر، والتعليم، والصحة، والمياه، وتعبئة الموارد). استعراض حالة إعداد وتنفيذ الأطر الاستراتيجية المشتركة.	الوكالات الرائدة الوكالات الرائدة المبادرة الخاصة/مكتب المنسق الخاص.
٤ - التحضير السريع للبرامج في مجالي للتعاون التقني والتكامل والتنويع الاقتصادي.	تحديد وكالات التعاون التي تشكل مجموعات. تشكيل فريق عامل تقني لوضع ترتيبات الصياغة والتنفيذ. استعراض فعالية استراتيجية تعبئة الموارد.	مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة الوكالات الرائدة مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة
٥ - تعزيز أمانة المبادرة الخاصة من خلال: (أ) تعزيز علاقات عملها مع مكتب المنسق الخاص؛	الاتفاق على ترتيبات العمل. تحديد مجالات الأنشطة المشتركة. إعداد وتنفيذ برنامج العمل المشترك. إعداد مشترك لتقارير الملائمة	مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات
(ب) تعزيز علاقات عملها مع الشعبة الفنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛	الربط بين اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واجتماعات الفريق العامل التقني وترتيبات المجموعات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	المبادرة الخاصة
(ج) توثيق علاقات عملها مع مراكز التنسيق في المنظمات والوكالات، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا؛	استكمال قائمة مراكز التنسيق. تشكيل أفرقة عمل تقنية. وضع استراتيجية للترشيد. تعزيز تدفق المعلومات.	المبادرة الخاصة المبادرة الخاصة/ مراكز تنسيق الوكالات
(د) تخصيص الموارد اللازمة لها.	استكشاف ترتيبات تقاسم التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات المانحة.	مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٦ - في مجال التنسيق، ينبغي تكثيف الجهود لا سيما فيما يتعلق بما يلي:		
(أ) دور التوجيه والدعوة الذي يقوم به الأمين العام، ودور المتابعة والحفز الذي يقوم به مكتب المنسق الخاص، والدور التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛	إعداد موجزات دورية وتوصيات تقدم إلى الأمين العام واللجان التنفيذية.	مكتب المنسق الخاص/المبادرة الخاصة
(ب) اتخاذ مزيد من التدابير التنسيقية بهدف إنشاء إطار دينامي ومشترك للعمل على المستوى الميداني.	تنفيذ الإطار الاستراتيجي المشترك لكل أولوية من الأولويات.	الوكالات الرائدة/المجموعات
	يقوم المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والحكومة بتشجيع وضع مذكرات الاستراتيجية القطرية، وإعداد التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.	المنسق المقيم/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق الأمم المتحدة الإنمائي
٧ - تكثيف الجهود لإنشاء وتنفيذ استراتيجية لتعبئة الموارد لإشراك مؤسسات بريتون وودز إشراكا أكبر.	تشكيل فريق عامل تقني يعنى بتعبئة الموارد.	المبادرة الخاصة
	الموافقة على العناصر الأساسية لاستراتيجية تعبئة الموارد.	البنك الدولي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	وضع استراتيجية عامة لتعبئة الموارد.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البنك الدولي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
	تشكيل مجموعة لتعبئة الموارد.	الوكالات الرائدة

المرفق الرابع

مؤشرات الأداء المقترحة لرصد مدى تحقيق أهداف المجالات ذات الأولوية لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا

شؤون الحكم

الهدف: تعزيز الحكم الجيد

المؤشرات

(أ) بناء السلم وتحقيق المصالحة

- عدد حوادث احتجاجات المواطنين والاضطرابات المدنية التي تنطوي على أعمال العنف؛

- عدد حالات استخدام الآلية الهادفة إلى حل الصراعات غير المتسمة بالعنف بالطرق السلمية (المحاكم، والحلول البديلة للمنازعات، والآليات المحلية)؛

- مدى شمولية تغطية هذه الآليات؛

(ب) التفاعلات فيما بين الدولة والمجتمع المدني

- عدد وأنواع ونطاق المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة، وجلسات الاستماع العامة، والاستفتاءات، والانتخابات (المحلية والوطنية)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، اللجنة المعنية بالأقليات وغيرها من اللجان المنشأة؛

- أهمية القضايا التي تتناولها المناقشات؛

(ج) تطوير المرافق العامة وإدارتها

- النسبة المئوية للميزانية التي أنفقت على أنشطة تحسين الأداء؛

- قياس مدى تحديث الهياكل التنظيمية لتلبية احتياجات المستقبل؛

- نطاق سياسات التعدد الثقافي وتوجيه السياسة العامة؛

(د) سيادة القانون والنظام القضائي

- عدد القوانين الموجودة في المجالات الأساسية للسياسة الإنمائية التي أقرت وأنفذت؛

- عدد وفعالية الآليات المنشأة لبسط سيادة القانون (بصورة رسمية وغير رسمية، أي مدى تواتر نشر الجريدة الرسمية، وعدد القضايا الصادر في شأنها حكم، ومتوسط عدد أيام الاحتجاز قبل المحاكمة، وعدد شكاوى المواطنين والإجراءات المتخذة بشأنها)؛

(هـ) البنية الأساسية للتنظيم المدني

- عدد منظمات المجتمع المدني وتنوعها وحجمها ومدى تأثيرها؛

- شفافية عملية التسجيل الحكومي وسهولتها.

المصادر

بالنسبة لكافة المصادر المدرجة أعلاه، سيرجى من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة، وفرع الحكم والإدارة العامة) إجراء التقييم بالتشاور مع المنسقين المقيمين.

تكنولوجيا الملعومات لأغراض التنمية

الهدف: تعزيز تدفق المعلومات

المؤشرات

(أ) كثافة الشبكة: عدد مستعملي شبكة الإنترنت من بين كل ٠٠٠ ١٠ شخص

(ب) عدد المواقع على شبكة الإنترنت

المصادر

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التعليم

الهدف: توفير التعليم الأساسي لكافة الأطفال الأفارقة

المؤشرات

(أ) المعدل الوطني للإلمام بالقراءة والكتابة

(ب) معدل القيد السنوي بالمدارس الابتدائية/الثانوية (حسب نوع الجنس) في القطاعات الحضرية والريفية

(ج) معدل القيد السنوي بالمدارس الثانوية (حسب نوع الجنس) في القطاعات الحضرية والريفية

(د) نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول في المدارس الابتدائية ويصلون في آخر الأمر إلى الصف السادس

(هـ) البيانات السنوية للنفقات الحكومية على قطاع التعليم

(و) البيانات السنوية عن تدفق المعونات المقدمة لقطاع التعليم

(ز) نسبة التعليم المتحققة في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة والمبادئ الأساسية للعلوم والمهارات الحياتية

(ح) النسبة المئوية لمعلمي المدارس الابتدائية المؤهلين للتدريس طبقا للمعايير الوطنية

(ط) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة

(ي) معدل تعليم الكبار القراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان البالغين من العمر ١٥ عاما وأكثر ويلمون بالقراءة والكتابة

(ك) مؤتمر تكافؤ الجنسين من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة: نسبة الإناث إلى الرجال في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

المصادر

اليونيسيف، واليونسكو، والبنك الدولي، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الصحـــة

الهدف: تعزيز تحسين قطاع الصحة

المؤشرات

(أ) النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية

(ب) معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الكبار

(ج) معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قبل الولادة

(د) متوسط العمر المتوقع (حسب نوع الجنس) عند الولادة

(هـ) معدل وفيات الرضع

(و) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

(ز) معدل وفيات الأمهات

(ح) النسبة المئوية للولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مدربين

المصادر

البنك الدولي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية

السكان والقضايا المتعلقة بنوع الجنس

الهدف: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المؤشرات

(أ) وجود سياسة العمل الإيجابي لتعزيز المساواة بين الجنسين

(ب) التوقيع على توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمصادقة عليها وتنفيذها

(ج) وجود سياسة سكانية وطنية رسمية تتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

(د) وجود سياسة صحية تعنى بالصحة الإنجابية على غرار ما ورد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

(هـ) وجود تشريعات بشأن السن الأدنى للزواج

(و) وجود استراتيجية وطنية للإعلام والتعليم والاتصال لدعم الصحة الإنجابية/برنامج تنظيم الأسرة

(ز) النسبة المئوية للطلاب الذين تلقوا تعليما سكانيا/تعليما عن الحياة الأسرية في فترة محددة

(ح) انتشار الإيجابية المصلية لفيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة

(ط) النسبة المئوية للولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة (باستثناء القابلات التقليديات)

(ي) معدل انتشار وسائل منع الحمل

(ك) النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية

(ل) نسبة وفيات الرضع

(م) تعليم الأناث البالغات القراءة والكتابة

(ن) معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة حسب نوع الجنس

(س) معدل الخصوبة الإجمالي

(ع) معدل خصوبة المراهقين

(ف) نسبة معدلات قيد البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي

المصادر

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التنويع الاقتصادي

الهدف: تنويع الأنشطة الاقتصادية في مجال الإنتاج والتصدير

المؤشرات

(أ) حصة قطاع التصنيع إلى مجمل الناتج الإجمالي

(ب) حصة الصادرات المصنعة إلى مجموع الصادرات

المصادر

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الهدف: الوصول إلى المشاركة في التجارة والفرص التجارية

المؤشرات

(أ) معدل التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو الرئيسية على السلع الأساسية الأفريقية الرئيسية

(ب) حصة السوق في البلدان المتقدمة النمو

المصادر

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التعاون والتكامل الإقليميان

الهدف: التعاون والتكامل الاقتصاديان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

المؤشرات

(أ) معدل التعريفات الجمركية فيما بين بلدان المجموعة

(ب) البيانات التجارية فيما بين بلدان المجموعة

المصادر

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية

المجالات الأخرى ذات الأولوية

تعبئة الموارد

الهدف: تدفق أكثر دينامية للموارد المالية الخارجية

المؤشرات

(أ) البيانات السنوية لمجموع تدفقات الموارد الإجمالية والصافية

(ب) البيانات السنوية لإجمالي وصافي المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي

المصادر

لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الهدف: تعبئة الموارد الداخلية

المؤشرات

(أ) معدل الادخار المحلي

(ب) تنظيم القطاع المصرفي

المصادر

البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي

الميـــاه

الهدف: توفير قدر كاف من المياه لكافة الناس في أفريقيا

المؤشرات

(أ) النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على إمدادات المياه

(ب) نسبة السكان الذين يستخدمون المياه المنقولة بالأنابيب لغرض الشرب

(ج) نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الصنابير العمومية لغرض الشرب

(د) نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الآبار الارتوازية/المضخات لغرض الشرب

(هـ) نسبة السكان الذين يستخدمون المياه المحمية/المغطاة جيدا لغرض الشرب

(و) النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية والريفية الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية

(ز) النسبة المئوية لمجموع السكان في المناطق الحضرية المرتبطين بشبكة الإمداد بالمياه التابعة للمجالس البلدية (أي الشبكة الحضرية مقابل الشبكة شبه الحضرية)

(ح) النسبة المئوية لمجموع المياه في حوض الصرف المخصصة لمياه الشرب ولأغراض الصناعة والري

(ط) النسبة المئوية لإمدادات مياه الشرب المستمدة من السطح (بحيرات وأنهار وغيرها) مقابل مصادر المياه الجوفية

(ي) النسبة المئوية لمجموع الموارد المائية المتاحة المستغلة لاستخدام البشر

(ك) النسبة المئوية للحالات المرضية والوفيات التي تُعزى إلى الحشرات أو الأمراض التي تنقلها المياه

المصادر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الأمن الغذائي

الهدف: إمداد كافة الناس في أفريقيا بمقدار من الغذاء يكفي لإبقائهم على قيد الحياة

المؤشرات

(أ) البيانات السنوية للإنتاج الزراعي مع تحديد السلعة الأساسية

(ب) الاحتياطيات الغذائية المتوفرة بالأطنان المترية ومقدارها لكل فرد، وحسب نوع السلعة الأساسية

(ج) البيانات السنوية للاستهلاك الغذائي لكل فرد مع تحديد السن ونوع الجنس

(د) التقدم المحرز في القضاء على التصحر: عدد الهكتارات المكتسبة في كل سنة

(هـ) البيانات السنوية لتدفق المعونات والإنفاق الحكومي على هذا المجال

المصادر

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الفقـــر

الهدف: القضاء على الفقر

المؤشرات

(أ) نسبة عدد الفقراء (النسبةالمئوية لمن يكسب أقل من دولار واحد يوميا)

(ب) نسبة عدد الفقراء (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني)

(ج) نسبة فجوة الفقر

المصادر

البنك الدولي

الديون

الهدف: تخفيف عبء الديون بقدر كبير

المؤشرات

(أ) البيانات السنوية لمقدار الديون الإجمالي مع تحديد نوع الديون: الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية

(ب) البيانات السنوية لخدمة الديون (الفائدة والاستهلاك)

المصادر

البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي

ملاحظة:

تمثل المؤشرات المراد رصدها القارة الأفريقية بأسرها والبلدان التي تشملها البرامج ذات الأولوية للمبادرة الخاصة من أجل أفريقيا. ويمكن جمع البيانات ابتداء من عام ١٩٩٤، أي قبل إعلان المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا، وحتى أقرب سنة لتاريخ توفر البيانات.

- - - - -